المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

العدد مآئة و خمسة - أيلول ٢٠٢١

No. 105 Sep. 2021

الإحتجاجات والتظاهرات مستمرة في اوساط قطاعات مختلفة مع حلول الذكرى الثانية لإنتفاضة تشرين الباسلة

الأفتتاحية

الاختلاف السياسي

يعتقد الكثير من الناس وخصوصا في الدول النامية ان الاختلاف والتباين السياسي في وجهات النظر ظاهرة ضارة في المجتمع وسببا اساسيا في خلق الازمات والمشاكل ، بينما الاصل في السياسة هو التعدد والانقسام وليس الوحدة . والتعددية الحزبية وليس الحزب الواحد هي الاساس، وهنا تؤدي الديمقراطية دورا في تنظيم هذا الاختلاف والانقسام من خلال التداول السلمي للسلطة بين الاحزاب ، فيعد البلد ديمقراطيا وبمقدور نظامه تغيير الحكومة بصورة سلمية بعيدا عن العنف و الانقلابات العسكرية واراقة الدناء .

اما نظام المحاصصة السائد في العراق وتبنيه الديمقراطية التوافقية ، والمحاصصة الفئوية سواء كانت دينية او مذهبية او عرقية ، وتقاسم السلطة على اساس المكونات ، فجميعها انحراف عن الديمقراطية وهي ظواهر سلبية وعيوب رافقت العملية السياسية منذ تغيير النظام السابق في ٢٠٠٣ فجعلت النظام غير ديمقراطي .

رغم سلبيات النظام السياسي الحالي الا أنه هناك مؤشرات توحي ان العملية السياسية بعد انتفاضة تشرين الباسلة في طريقها لمغادرة الحالة التوافقية بين المكونات الطائفية والعرقية لتدخل التنافس السياسي عبر تشكيل كتلة سياسية اكبر تضم مختلف اطياف الشعب العراقي يتم من خلالها تشكيل حكومة ائتلافية كما حاصل في كثير من دول العالم ، وما يؤكد ذلك الانقسام الحاصل بين الكتل الى اكثر من كتلة واحدة .

نستنتج مما تقدم ان المجتمع العراقي بحاجة الى توفير شروط عدة لكي يبني دولة مدنية حضارية حديثة ديمقراطية يؤمن مواطنها بان الاختلاف السياسي والانقسام السياسي طبيعي وحالة صحية فالتنافس والسباق السياسي يهدف الى ايجاد وضع افضل ومن خلاله نصل الى الحقيقة ، وهذا يتفق مع معايير واليات وقواعد العملية الديمقراطية ، كما يحتاج الى مواطن فعال يتحمل المسؤولية تجاه الوطن عن تغيير الاوضاع السيئة في المجتمع واستبدالها بما هو افضل من ناحية وتجاه الاخرين من ناحية اخرى ، فكما يحب الخير لنفسه يحب الخير للأخرين وبروز ظاهرة احترام افراد المجتمع لبعضهم البعض دون تمييز ديني او مذهبي او عرقي او اختلاف في اللغة الخ ، ويتمتع بدرجة عالية من الثقة بالنفس، وان يكون مؤمنا بفكرة الدولة المدنية الديمقراطية الحضارية ومساهما في اقامتها .

وجود احزاب مدنية حضارية تقوم على اساس مبدأ المواطنة وليس على اساس طائفي مذهبي او ديني او عرقي ، وتدرج هذه الفكرة في برامجها من خلال تغيير البرامج التربوية الحالية الى برامج تربي المواطن بعيدا عن التعصب والتميز والانحياز لجهة ما على حساب جهة اخرى ، مبنية على اساس فكرة الدولة المدنية الحضارية الحديثة .

نظام انتخابي عادل منصف يلبي طموحات الشعب العراقي لانتخاب مجلس نواب يمثلون ناخبيهم في مناطقهم تمثيلا حقيقا من ناحية ويمثلون الوطن ككل من ناحية اخرى، وبذلك نتخلص من نظام المحاصصة وبنفس الوقت نحظى بميزة نظام الانتخاب الفردي .

لتحقيق ذلك ولكي يكون الاختلاف والانقسام السياسي ظاهرة طبيعية وحالة صحية وخطوة على طريق اقامة الدولة المدنية الديمقراطية الحضارية ، وليس عاملا لخلق الازمات والمشاكل ، تشكل المواطنة العنوان الاساسي لعلاقة الحكام والمحكومين ، يتمتع الفرد بكامل حقوقه السياسية والمدنية وخصوصا الحرية والامن والمساواة والحق في الخصوصية الخ ، رعاية المواطن وتوفير كل الخدمات الضرورية ، يمثل القانون وسيادته وكلمته العليا الفصل الضمانة الاولى للاستقرار والامن والحقوق والواجبات ، تقوم الدولة بمسؤولياتها ازاء المواطن ويقوم المواطن بإداء واجباته ازاء الدولة ، تمتاز الدولة الحضارية الحديثة باللامركزية الادارية الواسعة التي تعطي للإدارات المحلية هامشا كبيرا في التصرف لتلبية احتياجات مواطنيها وخدمتهم ، تهتم الدولة بالعلم والبحث العلمي الحديث ، اصلاح القضاء والمحاكم والاجراءات واحترام حقوق المواطنين وانصافهم ، معالجة المحاصصة والفساد والهدر العام وظاهرة انتشار المليشيات والسلاح المنفلت في البلاد .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية
تهتم بشؤون حقوق الإنسان
ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested
of Human right, Elemente of
Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة
عبد الخالق زنكَنه

E-mail :
iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي
Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان

يودع بأسى كبير الفقيد الراحل الدكتور كاظم حبيب (أبو سامر)

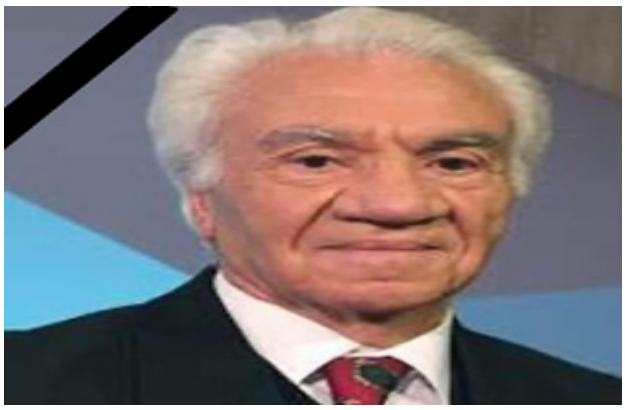

بمزيد من الحزن والأسى تلقى المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ومنظمات المجتمع المدني والاكاديمي والثقافي رحيل الشخصية الوطنية والحقوقية الدكتور كاظم حبيب في احدى مستشفيات برلين يوم ٣٠ / ٨ / ٢٠٢١ عن عمر ناهز (٨٦) عاماً ، بعد تعرضه المفاجئ لنزيف في الدماغ لم يمهله طويلاً .

الفقيد من مواليد محافظة كربلاء عام (١٩٣٥) وحاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد في المانيا ، وله أبحاث ومقالات ودراسات وكتب عديدة في الشأن الاقتصادي والسياسي والفكري وفي مجال الدفاع عن حقوق الاديان والقوميات والمذاهب في المجتمع العراقي المتآخي عبر التاريخ ، واصدر العديد من الكتب القيمة عن الانتهاكات والتهجير القسري من وطنهم ومظلوميتهم المستمرة لحد اليوم ، وكان الراحل ناشطاً مثابراً وفعالاً في المشاركة والعطاء لآخر لحظات عمره ، ومساهماً في تأسيس العديد من منظمات حقوق الانسان ونشر ثقافة الديمقراطية والانسانية ، وكان له دوراً بارزاً في تأسيس المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان في لقاء برلين عام ٢٠١٤ .

ظل الفقيد الغالي وفياً مخلصاً لمبادئه الفكرية الوطنية ، وملتزماً منذ شبابه للدفاع عن الكادحين والمستضعفين من كل اطياف المجتمع العراقي وناصراً للحراك الشعبي وإنتفاضة تشرين الباسلة في مطالبهم المشروعة للإصلاح والتغيير المنشود ، وانحيازه الى قضايا حقوق الشعوب في الحياة والتقدم والعدالة الاجتماعية وتقرير المصير ، مع كل ما تعرض له من ملاحقة واعتقال وعيش حياة الغربة .

نتقدم بأسم المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان بوافر التعازي الحارة لعائلته واهله ورفاقه ومحبيه ، والى كافة الاوساط الوطنية والاكاديمية بفقدان هذه الشخصية المتميزة ، وتعتبر خسارة كبيرة لا تعوض في ظل هذه الظروف الصعبة والمعقدة والخطيرة التي يمر فيها العراق والمنطقة والعالم .

سيبقى ذكرى الدكتور (كاظم حبيب) خالداً بما قدمه من عمل دؤوب وتضحيات لشعبه ووطنه ..

٣٠ / ٨ / ٢٠٢١ المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

الجمعيات والمنظمات المنضوية في تنسيقية المنتدى العراقي :

- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد
- منظمة حمورابي لحقوق الانسان / العراق
- جمعية المواطنة لحقوق الانسان / العراق
- الجمعية العراقية للمتقاعدين / العراق
- جمعية الرافدين لحقوق الانسان / النجف
- هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
- الجمعية العراقية لحقوق الانسان / امريكا
- المرصد السومري لحقوق الانسان / هولندا
- منظمة الدفاع عن حقوق الانسان في العراق (اومرك) / المانيا
- لجنة الدفاع عن حقوق الانسان / استراليا

تشرين على الأبواب

محمد عبد الرحمن

تحل علينا بعد أيام الذكرى السنوية الثانية لانتفاضة تشرين المجيدة ٢٠١٩. الانتفاضة التي وإن أُغرقت بالدماء، وتعرض أبناؤها الى صنوف القتل والاغتيال والتنكيل والخطف والملاحقة، وجرى تشويه مقاصد واهداف ابطالها من المنتفضات والمنتفضين والإساءة اليهم، وفبركة مشاهدهم واطلاق النعوت التي لا تنطبق الا على مطلقيها .. رغم كل هذا وغيره فانها افرزت معطيات جديدة في الواقع السياسي العراقي. وحقا وكما قيل مرارا، فان ما كان قبل تشرين الأول ٢٠١٩ لن يكون كما بعده ، حيث جرت مياه وتغيرت احوال وفرضت حقائق، ما زالت تتفاعل رغم جهد المتنفذين وعامة اعدائها للحد من تاثيراتها السياسية والمعنوية والتعبوية.

كانت انتفاضة تشرين معلما بارزا في تاريخ بلادنا المعاصر، أشّر حيوية وطاقة غالية أبناء الشعب وتوقهم الى التغيير، وعلى الأخص منهم الشباب والطلاب والنساء. انتفاضة ستتذكرها الأجيال على مر الزمن بالفخر والاعتزاز، كونها واحدة من هبات شعبنا التي اماطت اللثام عن حقيقة الحكام ونواياهم وارتباطاتهم، وعن استعدادهم لاغراق البلاد ببحر من الدماء من أجل الحفاظ على سلطتهم ونفوذهم. لكن هيهات، فانتفاضة تشرين مثل وثبة كانون ١٩٤٨ فرضت على الحكام التراجع المذل، وكلتاهما اسقطتا الحكومة وفتحتا الطريق واسعا امام التغييرات الضرورية، والتي هي على جدول العمل اليوم، مهما جرى من سعي لتأخير او ابطاء حركة الوصول اليها .

ان عوامل نجاح وظفر وثبة كانون ١٩٤٨ وغيرها من ثورات وهبات وانتفاضات شعبنا، شاخصة وماثلة ومن المفيد استيعابها، وجريّ بنا تعشيقها مع ما افرزته التجربة الخاصة لانتفاضة تشرين، بمسمياتها وأهدافها وشعاراتها ووسائل تحركها والقوى المساهمة فيها، ومدى الدعم والاسناد الشعبيين لها، الا من النفر المتضرر والخائف على ما جناه بالسطو والسلاح المنفلت والسحت الحرام.

هذه الدروس والخبرة المتراكمة يجدر ان تكون شاخصة في أيامنا هذه، خصوصا وان الانتخابات على الأبواب، وهي التي يريد البعض لها أن تعيد نفس الوجوه والمنهج الفاشل والمدمر، الذي انتفض أبناء الشعب للخلاص منه ومنها، ومن الطغمة التي تسلطت على رقاب الشعب منذ ٢٠٠٥ حتى يومنا هذا .

وتمسّ الحاجة الى الوقوف عند ما تم تشخيصه من ثغرات ونواقص، حالت دون انطلاق الانتفاضة الى امام وكنس ما امامها من غث وفساد ومحاصصة وسلاح منفلت، ووضع البلاد على طريق واعد مفضٍ الى تغييرات جذرية، واستعادة الوطن لأبنائه وأهله الجديرين به، معافى كامل السيادة والقرار، يتمتع أبناؤه بالأمان والاستقرار والسلم الأهلي، ويجري توظيف موارده لتحقيق تنمية حقيقية لصالح عامة الشعب، خاصة منهم الفقراء والكادحون وذوو الدخل المحدود وفئات وسطى واسعة.

وإذ تتوجه قوى تشرينية ومدنية وديمقراطية ووطنية، هذه الأيام، الى عقد مؤتمرات توحد وتنسق عملها والاستعداد والتهيئة لقادم الأيام وما تحمل من تحديات، فان دروس انتفاضة تشرين تلح على وحدة الموقف والتوجه وآليات العمل، وتنسيق الجهود وبلورة الشعارات والمواقف. ويبقى واجبا الحذر ازاء استمرار حالة الانقسام، التي تغذيها وتسعى الى ادامتها قوى لا تريد الا تشتيت قوى الانتفاضة والحراك الاحتجاجي.

وهنا نشير الى الخطأ الكبير في تقسيم القوى السياسية الداعمة والمساهمة في الانتفاضة والحراك، الى مشاركين في الانتخابات ومقاطعين لها ، أو في استمرار التشبث بحالة غير سليمة تتمثل برفض الحياة الحزبية، والتنكر لدور الأحزاب بحجج مختلفة لا تصمد في النقاش الجدي، ومن ذلك تقسيم الأحزاب الى مشاركين وغير مشاركين في العملية السياسية، دون الاخذ بنظر الاعتبار مواقف كل طرف وتضحياته وما قدمه طيلة الـ ١٨ سنة الماضية .

وما احوجنا اليوم ونحن نستعد لاحياء الذكرى المجيدة للانتفاضة، الى أن نتعلم من دروسها بتواضع، وبروح حشد وتعبئة كل القوى التي تتطلع قولا وفعلا الى التغيير، الذي هو عنوان وهدف قادم الأيام.

أين نتائج التحقيق في تزوير انتخابات 2018 ؟

سلم علي

تتوالى تصريحات مفوضية الانتخابات والحكومة العراقية، ومعها المنابر الاعلامية للقوى الحاكمة والمتحاصصة، الماسكة بالسلطة، للتأكيد على نزاهة الانتخابات «المبكرة» المقبلة وحرصها على منع التزوير والتلاعب بنتائجها كما جرى في الانتخابات السابقة. وهي، في سياق ذلك وللتدليل على نزاهتها وإثبات حيادها الزائف، تعترف بأن تلك الانتخابات في ٢٠١٨ شابها بالفعل قدر من الانتهاكات ومحاولات التلاعب والتزوير، ولكنها تدعي انها لا ترقى إلى مستوى يدعو للتشكيك بشرعيتها.

وتشارك في هذه الحملة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين بلاسخارت، بتقديم ضمانات بأن المنظمة الدولية تراقب سير العملية الانتخابية بشكل فاعل وتسهر على تأمين سلامتها وخلوها من التلاعب والتزوير كما جرى في مرات سابقة. وهذا على رغم ان الأمم المتحدة كانت حاضرة ايضاً في الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٨، قبل الانتخابات وخلالها واثناء فرز وعد أصوات الناخبين من قبل المفوضية «المستقلة» حتى اعلان النتائج النهائية بعد اسابيع عدة، ولم تتردد في المصادقة على نتائجها آنذاك.

لكن ما يجب أن يفعله رئيس الوزراء الكاظمي وبلاسخارت إذا كانا يريدان حقا استعادة ثقة الناخبين، والمواطنين عموماً، الذين قرروا مقاطعة الانتخابات، هو الكشف فوراً ودون مماطلة وتسويف عن التقرير الخاص بالتحقيق في التزوير والتلاعب في الانتخابات التي جرت في ٢٠١٨.. بدلاً من إطلاق وعود وضمانات فارغة ومواثيق شرف لا قيمة لها.

فلا يمكن للكاظمي أن ينكر اطلاعه على هذا التقرير، الذي اعترف مستشار رئيس الوزراء لشؤون الانتخابات بوجوده، مؤكدا حقيقة أن المشاركة في انتخابات ٢٠١٨ لم تتجاوز ٢٢٪ بينما ادعت المفوضية الانتخابية «المستقلة» آنذاك انها وصلت إلى ٤٤,٥٪.

أما بلاسخارت فإنها تعلم قطعاً بوجود هذا التقرير، لأن الأمم المتحدة ساهمت ايضا بـ«مراقبة» العملية الانتخابية في ٢٠١٨، كما تفعل الآن.

إن الاستمرار بإخفاء نتائج التحقيق في انتخابات ٢٠١٨ لا يعني سوى التواطؤ مع القوى الحاكمة والفاسدة التي لجأت إلى التزوير والتلاعب بالانتخابات آنذاك، وتفعل الشيء ذاته مع الانتخابات «المبكرة» بوقاحة متناهية، لمصادرة ارادة الشعب وإعادة انتاج رموز المحاصصة والطائفية السياسية والفساد.

إن على جميع قوى ونشطاء انتفاضة تشرين، وهم يستعدون لإحياء ذكراها الثانية، وكل المواطنين العراقيين الشرفاء أن يرفعوا أصواتهم عالياً للمطالبة بالكشف فوراً عن نتائج التحقيق في تزوير انتخابات ٢٠١٨، ونشر التقرير الذي جرى التكتم عليه واخفاؤه عن الرأي العام أكثر من ثلاث سنوات.

وهو ما يجب أن يطالب به أيضاً المؤيدون للمشاركة في الانتخابات من المدنيين إذا كانوا حريصين فعلاً على نزاهة العملية الانتخابية، والاّ فانهم سيتحولون إلى شهود زور لمنحها شرعية زائفة.

فمن دون كشف تلك الحقائق، وفضح الجهات المسؤولة عن تزوير انتخابات ٢٠١٨ والتلاعب بنتائجها وسرقة أصوات الناخبين، لن تكون الانتخابات القادمة سوى تكرار للمهزلة.

السيادة العراقيَّة

زهير كاظم عبود

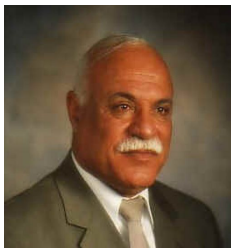

يتم بناء العلاقات بين الدول على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، وفقا لهذا الإطار يتم رسم السياسة العراقية، والتزام العراق بجميع اتفاقياته وتعهداته الموافقة للقانون، هذا الالتزام يمكن أن ينتقل من الحكومات السابقة لحين الغائه او تعديله من أحد الأطراف الموقعة عليه. الجارة تركيا تعاني من مشكلة غاية في الصعوبة لم تجد لها الحلول المقبولة دوليا، ولا تمكنت من إيجاد حلول تحقن بها دماء أبنائها، وهي مشكلة حزب العمال الكردستاني والتي تشن عليه قواتها المسلحة حربا شعواء من دون ان تتمكن من القضاء عليه او تحجيم دوره التركي او الإقليمي او الدولي ، ولجأت تركيا الى عقد اتفاقية امنية مع حكومة صدام في العام ١٩٩٤ يسمح بموجبها للقوات التركية، تنفيذ ضربات جوية ضد تحصينات ومقرات حزب العمال والتوغل على الأرض العراقية الى عمق ٢٥ كيلو مترا لملاحقة عناصر الحزب المذكور، ومع ان اغلب العراقيين بالرغم من المطالبات المتكررة لتوضيح صحة عقد مثل هذه الاتفاقية، الا أن الصمت وتجاوز الإجابة وعدم وضوح الصورة تدفع بالناس للتخمينات.

بعد نهاية حقبة صدام في العام ٢٠٠٣ بقي الحال على ما كان عليه، قصف متكرر يطول القرى والبيوت العراقية، وتجاوز على حياة واموال سكان القرى المحاددة لشريط الحدود مع تركيا، من دون اعتراض من حكوماتنا الحريصة على السيادة.

يقول بعض إن الاتفاقية المذكورة تم تمديدها في العام ٢٠٠٧، غير ان الثابت ان هناك قاعدة عسكرية تركية منذ العام ١٩٩٧ في منطقة {بامرني} بمحافظة دهوك، وأخرى في منطقة {كاني ماسي} وثالثة في منطقة {غيريلوك} شمال مدينة العمادية، خلال الفترة المذكورة كانت القوات التركية ترتكب عمليات القتل لمواطنين عراقيين كرد بقصد او من دون قصد، لم تواجه موقفا سياديا يطالب بحقوق العراقيين فتمر تلك الأفعال مرور الكرام.

وتصرح تركيا بين فترة وأخرى ان قواتها ستبقى في المنطقة باعتبارها تلاحق عناصر حزب العمال في مناطق الحدود المتاخمة لتركيا في جبل قنديل وما حوله. وقد يبدو ان التبرير مقبول مع صحة وجود مثل هذه الاتفاقيات المخلة بالسيادة والتي لا يبررها لا الدستور العراقي ولا القانون الدولي.

بنتيجة التصادم العسكري بين القوات التركية وعناصر حزب العمال تقع خسائر فادحة في الأرواح والأموال لمواطنين مدنيين فوق الأرض العراقية، والغريب في الامر لا أحد من القيادات ولا السياسيين يتحدث عن مثل هذا التواجد، مع ان هناك من يطالب برحيل جميع القوات الاميركية عن الأرض العراقية، وهناك من يطالب برحيل التواجد الإيراني من الأرض العراقية، غير ان المطالبة برحيل القوات التركية تغيب عن الجميع.

ووفقا لظروف المواجهات المستمرة بين عناصر قوات حزب العمال وبين تركيا فإنها توسع من عملياتها لاستهداف قواعد وعناصر الحزب، حيث يتم اللجوء الى الجبال تحصينا وحماية لهم، وجبل قنديل من الجبال العراقية المشرفة على الحدود الإيرانية والتركية وهو جزء من سلسلة جبال زاكروس ويتخذ منه حزب العمال ملاذا، لتواجد أعداد من مقاتليه لما يوفره من تحصين وحماية لهم.

إضافة الى قصف الطائرات التركية فان المنطقة يصلها القصف المدفعي أيضا، كما تقوم وحدات الصاعقة التركية بإنزال جوي لتمشيط المنطقة بين فترة واخرى.

وتوسعت تركيا لتبني لها قاعدة عسكرية في منطقة {بعشيقة} شمال شرق مدينة الموصل {٣٢ كيلومترا} {معسكر الدوبردان}، وهذه المنطقة تبعد مئات الكيلومترات عن خط الحدود، والحكومة التركية مصرة على تواجد مقاتليها في هذه القاعدة، التي تم تأسيسها في العام ٢٠١٥ بزعم تدريب المقاتلين الكرد {البيشمركة}، تقول تركيا ان هذه القاعدة تمت بموافقة رئيس الوزراء العبادي في العام ٢٠١٤ في اطار التعاون مع التحالف الدولي، وبالرغم من سقوط مدينة الموصل بيد العصابات الإرهابية {داعش}، الا أنها لم تتعرض للقاعدة ولا عناصر القاعدة للعصابات الإرهابية.

الاتفاقية العراقية التركية إن صحت وتم تمديدها فهي تحدد المسافة على الأرض العراقية بـ ٢٥ كيلومترا اما ان يصل الامر الى بعشيقة، فالأمر الذي يدعو للغرابة والاستهجان ذلك الصمت المريب من المسؤولين العراقيين، وحتى من قوات التحالف الذي يزعم انهم موجودون بحكم اتفاقية الدفاع عن السيادة العراقية.

رغم المطالبة بكشف حقيقة الاتفاقية وتمديدها لم يتم الكشف عن ذلك، صوت برلمان إقليم كردستان بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٢٥ على اخراج القوات التركية من الأراضي العراقية في إقليم كردستان، وفي العام ٢٠١٦ صوت مجلس النواب العراقي على قرار ادانة التواجد التركي فوق الأرض العراقية وعده احتلالا وتعديا على السيادة.

ومنذ ذلك التاريخ صار عدد القواعد التركية فوق الأرض العراقية يزيد عن ٢٠ موقعا في مختلف المناطق، وأصبحت المسافة ٤٠٠ كيلو متر بدلا من ٢٥ كيلومترا، كما زاد عدد عناصر القوات التركية مع ازدياد الاليات العسكرية المدرعة، التي استقدمت الى المنطقة، كما أصبح التواجد التركي العسكري في مناطق خالية من عناصر حزب العمال الكردستاني وليس من ساحات المواجهة.

غياب اللغة الدبلوماسية التي ينبغي اعتمادها في توضيح هذه الإشكالية الوطنية، بالرغم من تعدد الحكومات المتعاقبة علي إدارة السلطة في العراق يشكل موقفا ضعيفا وهامشيا إزاء قضية السيادة والعلاقات وفق أطار حسن الجوار والمنافع والمصالح المتبادلة بين البلدين، كما ان غياب الرؤية والتعتيم الإعلامي يشكلان أيضا علامة استفهام حول حقيقة ما يجري فوق الأرض العراقية.

نرتبط مع تركيا بعدد من المصالح ويشكل العامل الاقتصادي أهمية كبرى لما يسجله الميزان التجاري في استيراد العراق من تركيا بمليارات الدولارات، فيشكل قرار المقاطعة الاقتصادية ومنع الاستيراد عاملا مساعدا وضاغطا على تركيا، كما ان اللجوء الى الخيار العسكري أيضا عامل ضغط اخر لما تعانيه تركيا من انهيار اقتصادي وبروز مشكلات تهدد استقرارها وامنها، إضافة لمعاناتها الداخلية، ويمكن استغلال العلاقات الدولية والمنابر القانونية للضغط على تركيا بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي ان تسحب قواتها وتلتزم باحترام السيادة العراقية وحسن الجوار، كما ان اعتبار التواجد التركي احتلالا يشكل أيضا موقفا وطنيا يلزم قواتنا العراقية والأجهزة الأمنية وقوات الحشد الشعبي وقوات البيشمركة بالوقوف، لصيانة السيادة العراقية مع استغلال العامل الدولي والاتفاقيات، التي عقدها العراق لمساعدته وحمايته في الوقت الحاضر على الأقل.

المواقف السياسية التي تتبناها القوى السياسية العراقية خجولة في التعامل مع ملف التواجد التركي فوق الأرض العراقية، يظهر ذلك جليا حتى في مواقف استقبال المسؤولين الاتراك، نجد أن من مصلحة تركيا ان تركن لمساندة ومساعدة العراق في هذا الظرف، بدلا من استغلاله لفرض تواجد قوات لها بهدف إرساء قدم ضمن عملية اللعبة السياسية في المنطقة، وفي غير مصلحتها الوطنية، وعلى قوات عناصر حزب العمال الكردستاني أيضا ان تدرك محنة العراق وظروفه العسيرة، وألا يتم احراج العراق واتخاذ أراضيه أماكن تواجد او ساحة للتصادم مع القوات التركية.

بين الاحتفال بالديموقراطية ويومها العالمي وانتهاكها بنيويا في العراق *

د. تيسير الألوسي

تحتفل الأمم المتحدة ودول العالم باليوم العالمي للديموقراطية في ١٥أيلول\سبتمبر على وفق القرار الأممي ذي الرقم (٧/٧٢/٧)، ولابد لنا أن نؤكد بهذه المناسبة أنّ الدول الديموقراطية العريقة بنهجها باتت تحت وطأة أزمة كوفيد – ١٩غير المسبوقة وآثارها بما فرضته من تحديات اجتماعية سياسية قانونية على المستوى الوطني المحلي والدولي العالمي. فكثير من القرارات المتخذة التي تنضوي تحت مهمة حماية المجتمعات من مخاطر تهديدات كورونا أثرت بشدة على فرص استيعابها من جمهور واسع رأى فيها خرقا للحريات ومن ثم للقيم الديموقراطية والحريات العامة والخاصة...

وفي الموجز الذي أعدّه الأمين العام للأمم المتحدة لرسم السياسات بشأن احترام حرية التعبير والصحافة وحرية المعلومات وحرية تكوين الجمعيات والتجمع وغيرها من الحقوق الأخرى وحمايتها وضمان ممارستها وكفالته، جرت الإشارة إلى الآتي مما نقتبسه نصا:

١. تدابير للسيطرة على تدفق المعلومات وقمع حرية التعبير وحرية الصحافة في إطار تقلص الفضاء المدني.

٢. اعتقال واحتجاز ومقاضاة أو اضطهاد المعارضين السياسيين والصحفيين والأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية والنشطاء وغيرهم بزعم نشر أخبار كاذبة أو تلفيقها.

٣. عدوانية الشرطة الإلكترونية وزيادة المراقبة على الإنترنت.

٤. تثير مشكلات الانتخابات قضايا دستورية خطيرة في بعض الحالات وربما تؤدي إلى تصاعد التوترات.

٥. كما تثير الأزمة تساؤلات بشأن أفضل السبل لمواجهة الخطاب الضار ولكن مع التشديد على ضمان حماية حرية التعبير. إذ قد تؤدي الجهود الكاسحة الرامية إلى إزالة المعلومات الخاطئة أو المضللة إلى رقابة مقصودة أو غير مقصودة، ما يقوض الثقة. بينما الاستجابة الأكثر فعالية هي إتاحة معلومات دقيقة وواضحة وقائمة على الأدلة من مصادر يثق بها الناس.

من هنا وجب التذكير بالأوضاع العراقية في ضوء تلك المؤشرات التي أكدها الأمين العام للأمم المتحدة. إذ المشكلة عراقيا تتخذ تكريس مفاهيم تضليلية تتعارض والديموقراطية وتتقاطع و ممارستها..

وبوقت تستجيب منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لنداء الأمم المتحدة للعمل المثابر في تبني خطى تقف بوجه أزمة كوفيد -١٩ وما يعوق الديمقراطية بقصد تقليل أية فرصة من فرص الاستبداد فإننا عراقيا أمام مشكلات معضلة عمقت شروخ واختلقت عقبات كبيرة وبنيوية بوجه الديموقراطية من قبيل:

عرقلة أي تقدم في ميدان المعرفة الإعلامية وتشويه إجراءات السلامة الرقمية، الأمر الذي يتعارض وازدياد أهمية العالم الرقمي الإلكتروني بخلفية تعمق الاهتمام العام وتقدم النشاط على منصات الإنترنت! إن الشعب العراقي يجابه بالخصوص مخاطر التنمر والقمع والتدخل والانتهاكات والخروقات بوساطة جيوش إلكترونية مدربة على تلك الانتهاكات وعلى إيجاد فرص العرقلة ومنع، بل إلغاء فرص تفعيل المنصات الإلكترونية من جهة وإغلاق الفضاء المدني باتساعه من جهة أخرى..

وبعد أدوار الميليشيات في التهديد والابتزاز ومطاردة الرأي المستقل الحر تأتي إجراءات (رسمية أو حكومية) بذرائع محاربة المعلومات الكاذبة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية لتتخذ إجراءات المصادرة علما أن ذات الأطراف الحاكمة من أحزاب الفساد وأجنحتها وأذرعها المسلحة هي التي عملت وتعمل على نشر الأزمات بأشكالها واختلاق خطاب الكراهية والعنصرية ومنطق الطائفية ودجل الخرافة لتتصيد بالمياه العكرة..

إن السلطة إذ تتجه لمناورة الادعاء بالاستجابة لمطالب إنتفاضة تشرين وإقامة (انتخابات مبكرة) فإنما تدرك قبل معارضيها من ثوار تشرين والحركة الاحتجاجية السلمية أنها أخرت الانتخابات طويلا وأنها بدل أن تستند لشروط الشعب الثائر من أجل تغيير النظام صممت صيغ بقوانين تعيد تدوير النفايات وإنتاج النظام الذي رفضه الشعب العراقي ومن أجل ذلك فقد طعنت أبرز أدوات (الديموقراطية) ألا وهي الانتخابات بامتناعها عن تنفيذ قانون الأحزاب يوم سمحت للمجموعات المسلحة بالمشاركة فيها بصورتيها المباشرة وغير المباشرة أي بصورة ميليشيا تتمظهر بخطاب (سياسي) فيما تواصل جمل سلاحها الإرهابي التخريبي أو بصورة غير مباشرة عبر واجهات و\أو أجنحة (سياسية) مع بقاء الأساس ممثلا بجناحها العسكري المسلح بخلاف كل ما تؤكده القوانين واللوائح الحقوقية بمنع أية جهة مسلحة أو تملك ذراعا مسلحا من الاشتراك في أية انتخابات تحترم معنى هذا المصطلح وفحواه الحقة..

لقد سجلت المراصد الحقوقية الدولية والمحلية أن العراق كان ويبقى من بين أكثر بلدان العالم خطورة على الصحفيين حيث الاغتيالات والمصادرة والبلطجة والابتزاز بلا حدود سواء بالانفلات الأمني وفوضى السلاح بلا من يتصدى له أم بأطر استغلال النفوذ رسميا حكوميا ولا توجد سلامة شخصية ولا الأمن ولا الأمان لمن يتحدث نقديا وبصراحة ومكاشفة!

ومن جهة أخرى غير قضية حرية التعبير والعمل الصحفي الإعلامي المكفول سنرصد أن المرأة العراقية تمضي ضد التيار تحت وطأة معاناة كثيرا ما أودت بحيوات الفتيات والنسوة أمام جبهة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بمختلف أشكاله من الأسري إلى الاجتماعي العام إلى السياسي ولقد تفاقمت ظاهرة العنف وبشاعاتها في أثناء عمليات الإغلاق والحجر الصحي حيث تفجّر الضغوط الاجتماعية والاقتصادية بسبب جائحة كورونا؛ وبسبب تحديات غياب المساواة وضعف تقديم الخدمات التي تفاقمت مع تفاقم الأزمة وانهيار مؤسسات الدولة وعجزها بخلفية التشوهات البنيوية الهيكلية

وهكذا لا نجد في اليوم الدولي للديموقراطية ما يمكننا التبشير بوجوده في عراق ما بعد ٢٠٠٣ وحكم أحزاب الطائفية والفكر الظلامي وفسادها المطلق ونزعاتها لاستخدام الميليشيا الفاشية بنهجها القمعي التصفوي، ما يؤكد انعدا فرص تلبية الأداء الديموقراطي الذي ينبغي أن يقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية فيما الحقيقة تجسد ظواهر الفقر والبطالة بأعلى نسبها عالميا علما أن (احتياجات وحقوق) كل من النساء الفئة الهشة الأضعف في المجتمع الذكوري ونهج الهمجية والوحشية التي يتسم بها ومعهن فئة الشبية المختلق بوجهها البطالة بأشكالها وظواهر إشاعة المخدرات والأمراض الاجتماعية باختلاف أنماطها إلى جانب من يسمونهم تهميشا ومصادرة بالأقليات وكل الفئات السكانية المهمشة الأخرى، إنما تتعرض لأبشع استغلال طبقي اقتصا اجتماعي وسياسي لدرجة احتراز منظومة قيم زمن العبودية لمستوى الاتجار بالبشر واشكال الجريمة المحظورة في القوانين الدولية وبإطار أي نظام ديموقراطي يحترم التزاماته الإنسانية بأبسط اشكالها..

إن مسلسل جرائم ضد الإنسانية وإبادة النوع البشري وعنصرية التمييز في ضوء الانتماء القومي الديني المذهبي حيث جرائم الإبادة الجماعية بأمثلتها ضد الإيزيديين المسيحيين، الصابئة المندائيين، وكثير من الجرائم الأخرى إنما تدعو إلى مساءلة الحكومات المتعاقبة والأخيرة منها.

وبمناسبة اليوم العالمي للديموقراطية تقتضي الالتزامات الحقوقية القانونية لا أن يكون أي طرف وطني أو دولي ((شاهد زور))

على ما يسمى انتخابات أو يمرر شرعنة اللعبة ومزاعمها، أؤكد إنما يقتضي بديلا مساءلة الحكومة عما يُرتكب وعدم غض الطرف عن الجرائم الكبرى التي ترقى لمستسويات تدركها قوانين المحكمة الجنائية الدولية من جرائم إبادة وضد الإنسانية وعدوان بتمرير انتهاكات نظامي تركيا و إيران واجتياحاتهما المتكررة للسيادة وللوجود السكاني حد جرائم التطهير والتخريب البيئي الشامل دع عنكم جرائم الإبادة الجماعية!!!

لقد أوجدت الأمم المتحدة هذا اليوم الدولي للديموقراطية ليس لاستعراضات شكلية واحتفاليات مضللة والمشاركة كما شهود الزور بما تفعله بعض الحكومات وسلطة الطلدم الإرهابية بل بهدف استعراض حالة الديمقراطية (بحق) في العالم. وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحول إلى حقيقة واقعة تحظى بها شعوب العالم ما لم نشتغل بالتزام (أخلاقي) بناء لا يقر لمضلل ما يرتكبه ولا يشاركه الجريمة...

إنّ قيم الحرية واحترام حقوق الإنسان وأيضا وحصراً مبدأ تنظيم انتخابات دورية نزيهة بالاقتراع العام تظل عناصر ضرورية تأسيسية مهمة لإشادة الديمقراطية بحق.

إنّ وثائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يكرس مجموعة من حقوق الإنسان والحريات المدنية هي وثائق جوهرية مهمة وخطيرة من شأنها أن تساند إشادة الديمقراطيات المسؤولة الهادفة لتلبية العدالة الاجتماعية وإنهاء ظواهر الفقر والبطالة والجريمة ومن ثم فهي ليست استعراضات تزويقية مضللة كما يتبدى لبعض الأطراف بتدبيجهم الخطابات المنحولة الموضوعة.

وعلى وفق المادة ٢١(٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن صلة جوهرية تجسدها المادة بمنطوقها، بين الديمقراطية وحقوق الإنسان ونقرأها كما في فحواها التي تقول: إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ما يقطع بأنها تخضع للشعب لا لأحزاب تفرض إرادتها على السلطة كما في النموذج العراقي الذي ثار عليه الشعب لاستعادة السلطة وإنهاء وجود تلك الأحزاب الأمر الذي لا يجد له الشعب أي أفق ما يدعوه للمقاطعة مجددا وإلى جولة كفاحية سلمية جديدة حتى يفرض إرادته المعبر عنها لا عن وسائل التضليل وإعادة إنتاج نظم كليبتوفراشي كما تؤكد الحقائق تلك التي تشير إلى أن التعبير عن الإرادة الشعبية لا يأتي إلا بانتخابات نزيهة حرة تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع، وهي قضية لا تجدها تطبق في أجواء العراق اليوم..

إن الشعب العراقي يحتفل باليوم العالمي للديموقراطية بتأكيد كفاحه من أجل الانعتاق والتحرر وفرض إرادته بانتخابات حرة تخضع للقوانين والعهود الدولية بينما تحتفل قوى السلطة التي ثار عليها بادعاءات ومزاعم تضليلية يلزم فضحها بمناظرات ميدانية لعل من بينها الحركة الجماهيرية الشاملة الجاشدة لأبناء الجاليات نسوة ورجالا شيبا وشبيبة مطلع أكتوبر فلا يحتشدن طرف خطأ مع اللعبة التي تبتغي تكريس نظام يصر على فرض إراداته فوق إرادة الشعب بوساطة المال السياسي المافيوي الفاسد والسلاح الميليشياوي وعصابات القتل .

فلتحيا الديموقراطية ومنظومتها القيمية ولتسمو بإرادة الشعوب وحرياتها وحقوقها ومبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة ودحر العنصرية والتمييز وأشكال الاستعباد التي يجترونها...

*تم تلخيص المقال لطوله ...

البحث عن وطن بديل

سلوى زكو

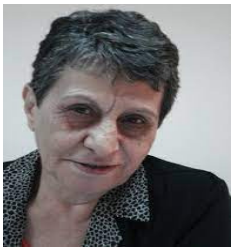

لا أحد يغادر وطنه الا اذا وجد الافق امامه مسدودا
هذه قاعدة استثناءاتها قليلة
هاجر بموجبها ملايين العراقيين
اما على شكل موجات في سنوات الجمر او فرادى
ان تحلم بوطن يحترم انسانيتك ويوفر لك حياة مستقرة طموح مشروع تماما
لكن لا احد استقل الطائرة لتهبط به في مطار المدينة الحلم
قبل ذلك ستمر عليك سنوات من التشرد والجوع
ستتنقل بين مدن عدة وتعبر الحدود بجواز قد يكون مزورا
او حتى بلا اوراق ثبوتية لتصبح هدفا لملاحقة الشرطة
يكتب الفنان المسرحي غانم بابان يومياته عن رحلة المنفى هذه
ستأخذه الرحلة من بغداد هاربا من الدكتاتورية
ليصل الى بلغاريا فبيروت فاليمن فبيروت مجددا ثم دمشق
قبل ان يصل الى حياته المستقرة في السويد
وهي رحلة اكلت من عمر شاب في عشريناته اكثر من عشر سنوات
يتشرد فيها في ازقة المدن وحواريها العتيقة باحثا كل ليلة عن سقف ينام تحته
نقرأ معه عن عذابات العراقيين في المدن العربية
يتكدسون في غرف بائسة ومحظوظ من يجد عملا في مقهى او عاملا في مشاريع البناء
هؤلاء كلهم مثقفون من شعراء وادباء وفنانين وصحفيين
طوحت بهم الدنيا يجوعون وحدهم ويمرضون وحدهم
يساعدون بعضهم بعضا بالشحيح من المتوفر او يتنافسون فيما بينهم على ذلك الشحيح
هذه الرحلة الترانزيت الى المدينة الحلم ستأكل سنوات من اعمارهم
يموت فيها بعضهم قبل الوصول وينتحر آخرون وتنخر الامراض اجساد البعض الاخر
على الضفة الاخرى من حكايات الهجرة الدامية
نقرأ عن عوائل عراقية ارتضت ان تستقل زوارق الموت كي تصل الى المدينة الحلم
وسيغرق بعضهم في بحر ايجة او على الطريق بين اندونيسيا واستراليا
سيبتلع البحر اطفالا وشبابا وامهات وعجائز ورجالا غامروا بحياتهم من اجل الوصول الى المدينة الحلم
هناك فصل آخر من سجل الهجرة
بعد ان تصل الى المدينة الحلم لن تجد البيت الذي تحلم به جاهزا ولا المال الذي يوفر لك الجياة التي تحلم بها.
ستتقاضى معونة شحيحة بوصفك عاطلا عن العمل
وسيظل مكتب العمل يلاحقك كي لا تبقى عاطلا
واسألوا المهاجرين قبلكم
لن يجد المهاجر امامه فور وصوله الا الانخراط في اعمال صغيرة
عاملا في متجر ينقل صناديق البضاعة
او نادلا في مقهى او عاملا في مطبخ احد المطاعم يغسل الصحون او يقشر البصل
والعمل في المدينة الحلم يستمر متواصلا ٨ ساعات تقطعها فترة الغداء
بقية الساعات ستمضيها تعمل بلا توقف
لن تجد هناك الحجج العراقية المألوفة
رايح اصلي.. ادخن جكارة.. تعبان ارتاح شوية
لا احد هناك يعترف بهذا الكلام
ستمضي سنوات على هذه الحال الى ان تجد طريقك
فتستقر وتعثر على العمل الذي يتناسب وتأهيلك وقدراتك
الهجرة تشبه كورونا ليست مزحة

الانسحاب الامريكي وانهيار القوات الافغانية

حميد مراد

اثار صدور قرار الرئيس الامريكي جون بايدن عن بدء الانسحاب للقوات الامريكية من افغانستان والتي تعتبر اطول حرب في تاريخ امريكا جدلاً واسعاً على المستوى المحلي والعالم اجمع نتيجة عودة حركة الطالبان الدموية الى العاصمة الافغانية بقوة وقيام عناصرها المتخلفة بتمزيق البلاد من جديد، وارتكابهم تجاوزات وانتهاكات جسيمة في مجال حقوق الانسان.

اسباب تدخل الامريكي والدولي في افغانستان؛

ان اسباب قيام الولايات المتحدة والتحالف الدولي (الناتو) بهجومهم الواسع على افغانستان في اكتوبر من عام ٢٠٠١ حيث تألفت هذه القوة من « ١٢٣ » الف جندي منهم « ٩٠ » الف من القوات الامريكية وتم تحرير العاصمة كابل من الطالبان جاء هذا التدخل نتيجة اعلن تنظيم القاعدة الارهابي مسؤوليته عن الحادث الغادر على المركز التجارة العالمي في نيويورك في ١١ ايلول من عام ٢٠٠١، وبعد هذه الفاجعة طالبت امريكا بتسليم زعيم القاعدة الارهابي اسامة بن لادن لها الا ان حركة طالبان رفضت ذلك.

تأسيس حركة طالبان؛

بعد فشل الحملة السوفيتية في افغانستان والتي امتدت لمدة عشر سنوات اضطرت قواتها للانسحاب التدريجي والذي كان اخرها في شهر شباط من عام ١٩٨٩ فاستلمت الفصائل المقاتلة السلطة التي تم دعمها وتسليحها عبر الاراضي الباكستانية من قبل امريكا والصين والسعودية وباكستان، وبعد فترة برزت الخلافات بين القيادات والمجاميع المسلحة لتدخل هذه البلاد في حرب اهلية وتستمر لمدة سبع سنوات مما ادى الى نزوح الملايين، منهم مقاتلين ومدنيين الى معسكرات ومخيمات اللاجئين الحدودية. فانبثقت حركة طالبان من المتواجدين في مخيمات اللجوء قرب الحدود الباكستانية، ومن طلبة المدارس الدينية في قندهار وبيشاور وخيبر، حيث اجتمع هؤلاء الطلاب عام ١٩٩٤ وتم اختيار الملا محمد عمر رئيساً لها. سميت بالطالبان لكون اغلب عناصرها من طلاب المدارس الدينية، ورفعت شعارمحاربة الفساد وإحلال الأمن. وفي عام ١٩٩٦ سيطرة الحركة على العاصمة كابل بعد انسحاب القوات الحكومية منها واعلان الملا محمد عمر اميراً للمؤمنين !! واعدام الرئيس محمد نجيب الله المدعوم من السوفييت سابقاً، واعلنت عن النظام الجديد هو « الشريعة الاسلامية المتشددة ». مما نتج عن انتهاكات فضة لحقوق المواطنين الافغان حيث طالتهم عمليات القتل والاعتقالات العشوائية والتعذيب، ومطالبة الرجال بأطلاق اللحي، وتدمير الاثار ومراقد البوذا كما قامت هذه الحركة بتغيب دور المرأة في المجتمع ومصادرة حقوقها وكانت في مقدمتها اجبارها على الجلوس في البيت .. وعدم ذهاب الفتيات بعد بلوغهن سن العاشرة الى المدارس .. فضلاً عن حظر شامل « للتلفزيون والموسيقى والسينما ». وفي عام ١٩٩٨ اعترفت باكستان والسعودية والامارات بنظام طالبان وبعد احداث نيويورك سحبت السعودية والامارات اعترافها بهذا النظام. وفي اكتوبر من عام ٢٠٠١ شنت الولايات المتحدة والتحالف الدولي هجوما واسعاً ادى الى تحرير كابل من نظام طالبان وهروب اغلب عناصرهم الى الجبال والكهوف، وعودة معارضيهم الى العاصمة الافغانية. وبقت الحركة تعمل من مناطق تواجدهم بدعم واسناد من الاجهزة الامنية الباكستانية، الى جانب عملها في تجارة المخدرات التي تعتبر المورد الاساسي لها، مع بروز شعار جديد لهم « محاربة الغزو الامريكي » وقيامها بعمليات انتحارية وتفجيرات في العديد من المدن واختطاف واغتيال الجنود من القوات الدولية والحكومية واسقاط المروحيات.

اتفاقية لإحلال السلام؛

وفي عام ٢٠١٨ كانت هناك مفاوضات بين الولايات المتحدة الامريكية وحركة طالبان احياناً كانت تتوقف واحياناً تستمر، بعدها توصل الطرفان الى اتفاقية للسلام في شباط من عام ٢٠٢٠ في العاصمة القطرية الدوحة تنص على الانسحاب التدريجي للقوات الامريكية والدولية وجميع العاملين معها من افغانستان على ان يبدأ من شهر الخامس لغاية (١١/أيلول/٢٠٢١) .. والعمل على تعزيز الثقة حيث ستقوم الولايات المتحدة على إفراج عن السجناء السياسيين والسجناء المتعلقة قضاياهم بالصراع الدائر ويقدر عددهم بخمسة آلاف سجين .. ويكون على الحركة إيقاف العنف والتزام بمحاربة تنظيم القاعدة وداعش، وان لا تكون افغانستان قاعدة للإرهابيين الذين يهددون دول العالم، كما عليها القيام بمفاوضات مع مختلف الفصائل والاطياف الأفغانية لإحلال السلام.

اسباب الانهيار واستلام السلطة؛

بعد انسحب القوات الدولية والامريكية كانت لدى الحكومة الافغانية « ٣٠٠ » الف مقاتل واجهزة ومعدات عسكرية حديثة كانت تستعملها القوات الدولية تركتها لهم الا ان هذه القوات انهارت خلال عشرة ايام فقط !! نتيجة غياب الدعم الجوي، وعدم وجود التعزيزات والامدادات، ونفاذ الطعام والذخيرة، والاستياء الكبير لدى المقاتلين من قيادتهم الفاسدة، وعدم قناعتهم بالحكومة التي لا تستحق التضحية بحياتهم من اجلها فانهارت القطعات الحكومية بالكامل وسيطرة الحركة على عموم مدن البلاد بدون اي مقاومة وهذا السيناريو مشابه لسيناريو سقوط مدينة الموصل العراقية بيد تنظيم داعش الارهابي في حزيران من عام ٢٠١٤.

نتائج الحرب؛

كانت نتائج الحرب من عام ٢٠٠١ ولغاية ٢٠٢١ هي؛

- مقتل « ٥٠٠٠ » عنصر من القوات الامريكية والدولية ومن المقاولين .. منهم « ٢٤٦١ » جندي امريكي و « ٤٥٠ » جنديا بريطانياً و « ٢٠ » الف جريح ومعوق .. مع تكلفة تقدر ترليون دولار امريكي .. خطف « ٢٣ » شخصا كوريا اغلبهم من النساء.

ومن الجانب الافغاني كانت الخسائر قد ادت الى مقتل « ٦٦ «الف من عناصر الجيش والشرطة .. ومن المدنيين « ٤٧ «الف شخص .. ونزوح الملايين فضلاً انتشار البطالة والتدهور العام في الدولة، وتشير الاحصائيات من ان» ٧٢٪ « من الشعب تحت خط الفقر، وستة ملايين شخص بحاجة الى مساعدات انسانية، والبطالة وصلت الى نسبة « ٣٨٪ «.

وفي الآونة الاخيرة ارتفعت الاصوات الاحتجاجية والاعتراضات الشعبية، منها من شخصيات رسمية في الولايات المتحدة حول ما يجري في افغانستان، وتشير اغلب الاحتمالات عن وقوع حرب اهلية اخرى مدمرة في كابل وسقوط ضحايا، وانتشار السلاح والفوضى واعمال العنف والمخدرات والجريمة المنظمة، وتجربة طالبان الوحشية معروفة بقمعها الشامل للحريات العامة، وكذلك بروز تخوف من تعقيد المشهد الدولي والاقليمي نتيجة احداث افغانستان .. السؤال المطروح الان هل سيتكرر سيناريو افغانستان في العراق او في الدول التي تتواجد فيها القوات الامريكية حال انسحابها واندلاع العنف من جديد ؟؟.

أفغانستان والعراق

د. أثير ناظم الجاسور

قد نضطر في الكثير من الأحيان ونحاول الوصول إلى نتائج نراها ضرورية من خلال المقارنة بين نماذج على أرض الواقع تتلاقى وتختلف فيها الأهداف والمصالح في مختلف الاتجاهات، قد تختلف الصور والمشاهد هنا وهناك من حيث العوامل والسياقات التي تُسير الاحداث مع الدفعات التي تتلقاها من قبل القوى الفاعلة التي ترى في هذه المنطقة او تلك وهذه الدولة وتلك من الأهمية ان تعلب فيها الأدوار المناسبة التي تحدد درجات القوة والسيطرة والانطلاق لتنفيذ المشاريع.

فمن بديهيات هذه القوى انها عملت على مساحات الفوضى في دول الأهمية الاستراتيجية التي تتوافق مع تصوراتها وما يتطلبه التفكير الاستراتيجي للوحدة القرارية لهذه الدول بحجة التدخل تحت مسميات مختلفة التي تساعد على دعم عملية التدخل والتغيير ان تطلب الامر وهذا ما يدعو إلى مراقبة الاحداث العالمية، سيما وانها باتت متغيرة بسرعة مرعبة وعملية الصعود والهبوط أضحت واحدة من بديهيات هذا النظام التي اعتمدت بالدرجة الأساس على التغيير من الداخل سواء بتغيير الدول شكلاً ومضموناً او في التغيير الحاصل في تراتبية هذا النظام.

أفغانستان والعراق كانا ولا يزالان ضمن الاستراتيجيات الإقليمية والدولية كغيرهم من الدول والمناطق المهمة في هذا العالم قد تختلف الاهتمامات والاولويات حسب توجه كل قوة من القوى لكن في النهاية الهدف واحد، بين هذين البلدين مشتركات في التغير وعملية إدارتهما بعد التغيير فكليهما تم احتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية مع اختلاف الحجج المسببة للاحتلال مما عزز الفوضى السياسية والاجتماعية في كليهما، بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة داخلياً بمساعدة الطبقة الحاكمة الجديدة في الشروع بالعمل وفق قواعد غير منطقية داخل كل منهما مما ساعد على ان تكون هذه الحكومات منبع للفساد المالي والإداري الذي ساهم في ضعف مؤسسات الدولة وترهلها جعلها دول هشة غير قادرة على مجاراة الأحداث والتحديات التي تلم بها، ايضاً ساهم احتلالهما على تعزيز وتقوية الهويات الفرعية التي تغلت بدورها اضعفت الهوية الوطنية بعد ان جعلت منها أساس العمل في المؤسسات الحكومية غير التقسيمات القبلية والعائلية، اما المؤثرات الخارجية فجعلت كل منهما ضحية التدخلات الإقليمية التي سيطرت على تفاصيل أساسية سواء في العمل على دعم مسمى على الاخر او التدخل في عملية إدارة الدولة غير اضمحلال السيادة.

في كلا البلدين تلعب محركاته الاجتماعية دور كبير في حركة التفاعل مع القضايا الأساسية قد تختلف بين البلدين تفاصيل معينه لكنها مهمة، لكن التشابه ان هذه المحركات بدلا من ان تقوي عمل الدولة ساعدت على إضعافها وفق لمتطلبات مصلحة هذه الجماعة او تلك، ايضاً للبلدين مراكز قوى تستمد قوتها من هذه المحركات التي ايضاً هي تستمد قوتها من خارج الحدود بمسميات الدين والطائفة والقومية، لكن هذا لا يعني ان فيهما محركات وتوجهات تعمل على إزاحة مجاميع الفكر الضيق او بالأحرى من يحاول ان يسيطر على عمل الدولة لكن هذا لا يعني ان الأصوات المعترضة لا تلقي اهتمام لعدم قدرتها على مجاراة مال وقوة المهيمنين على الحكم.

ما حدث في أفغانستان اليوم هو نتيجة طبيعية لكل الأخطاء التي مورست سواء من قبل الولايات المتحدة او النظام الحاكم مما أسهم في ترسيخ فكرة التغيير لدى الأفغان بالإضافة إلى عدم قدرة المؤسسات الأمنية منها ان تقف بوجه المتقدمين (طالبان) إلى جانب ضعف الدولة هناك الاعتبارات القبلية والدينية التي يحسب لها حساب في المجتمع الافغاني، بالرغم من الأفغان لا يحبذون طالبان وطريقة حكمهم وتطرفهم إلا ان الأوضاع ساهمت ان تكون أفغانستان على هذا الحال، في العراق وبسب السياسات المتبعة من قبل الولايات المتحدة سابقاً والحكومات الحالية رسخت ايضاً فكرة التغيير في العقلية العراقية قد تكون الفكرة مختلفة لكن النتيجة واحدة فلاتزال المؤسسات العراقية تقع تحت سيطرة الحاكم وحزبه او القوى المسيطرة وهذا ما يجعل منها غير قادرة على مجاراة الاحداث الخطرة وليل ذلك ما حصل عام ٢٠١٤، وفي كل الأحوال مجرد ترسيخ فكرة التغيير او الشعور بعدم جدوى من يحكم ما هي إلا مسالة وقت وتنتهي مرحلة لتبدأ مرحلة أخرى.

الاصلاح السياسي

علي قاسم

يعرف الاصلاح السياسي في المصطلحات السياسية بأنه « تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد « ويوازي فكرة التقدم وينطوي على فكرة التغيير نحو الافضل ، ويعتبر ركنا أساسيا مرسخا للحكم الرشيد الصالح ، وهو تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمساراتها ، ولصيغها القانونية بما يضمن الفصل بين السلطات وتحديد العلاقة بينها ، ومن مظاهر الاصلاح السياسي المساواة بين المواطنين ، وسيادة القانون والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات والعدل وفعالية الانجاز، وكفاءة الادارة والمحاسبة والمسألة والرؤية الاستراتيجية .

فالتعريف العام لمفهوم الإصلاح هو : «التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة ، أو متسلطة ، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج» .

فأحيانا تجري من قبل بعض الانظمة التغييرات الرمزية أو الصورية أو التجميلية كالتغيرات الهامشية البسيطة أو الشكلية ، كإجراء انتخابات صورية أو حوار مع بعض جماعات المعارضة أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة أو التنمية السياسية ... الخ ، هي إصلاحات بلا جدوى أو مضمون ، ولا تندرج تحت مفهوم الإصلاح أو التغيير، فالتغيير الحقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كلياً، فالتغييرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل ضمن نطاق مفهوم الإصلاح، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة .

والتغييرات التي تعتبر إصلاحاً لابد لها من توافر الشروط أو الظروف التالية :

أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح. كغياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار وعدم التوزيع العادل للثروة ، أن تحديد العلة في موطن الخلل يساعد في اختيار العلاج الشافي ومتابعته ، وأن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد ، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية ، أو الاستقرار محل الفوضى ، وأن يكون له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً، وأن يكون من الداخل وليس مفروضا من الخارج ، ويركز على المضمون والجوهر وليس على الشكل ، يلبي الاحتياجات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ، وأن يدار بنخب سياسية حاملة لفكرة الاصلاح ومؤمنة بها .

فعلى سبيل المثال تبدأ بعض الأنظمة السياسية بخطوات ديمقراطية تتمثل بالحريات الصحفية والسماح بتأليف منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات، ثم يلي ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس بلدية أو برلمانات، ثم ما تلبث هذه الأنظمة أن تكتشف أن هذه المؤسسات تزعج السلطات الحاكمة وتحد من استبدادها فتتراجع عن هذه الخطوات.

إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطراً للنظام القائم كما في العراق ، ولابد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، سواء كانت الأزمة خارجية ، أو كانت ناتجة عن عوامل داخلية، ويكون بالاستجابة العقلانية لمواجهتها بدون ابطاء من أجل التقدم والازدهار وتلافي المصاعب والأخطار .

إصلاح الدولة يجب ان يقود إلى أن الدولة ليست أهم من الفرد ، وأن الأمة ليست أهم من مواطنيها ، وأن التأسيس الحقيقي للإصلاح السياسي يؤدي الى منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية كما وردت في الشرعة الدولية لحقوق الانسان ، وإصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة فقط .

ان الخطوة الاولى لبدء الاصلاح السياسي في بلدنا العراق يكون بنبذ المحاصصة بكل اشكالها من خلال تشريع قانون انتخابي عادل يقضي على التكريس الطائفي والعرقي والمناطقي يأتي بنواب يمثلون الشعب العراقي عموما وليس طائفتهم او اثنيتهم او منطقتهم ، مثل النظام الانتخابي المطبق في المانيا وجمهورية مصر – النظام الانتخابي المختلط – ، الذي يعد مزيجا من نظامي « الفردي» و « القائمة » فعضو مجلس النواب لا يمثل منطقته ومنتخبيه فحسب وانما يمثل العراق بمجمله ، اضافة لتشريع قانون للأحزاب العراقية يؤدي لتأسيس احزاب ذات أفكار ومناهج سياسية وليست احزاب اصحاب مليشيات مسلحة و مخرجاتها انتخابية لمجيء نواب يتقاسم اغلبهم المال العام ويبددون ثروات الوطن لمصالحهم الشخصية على حساب المصلحة الوطنية العليا .

في ذكرى اليومين الدوليين لضحايا الارهاب والعنف 21 ، 22 آب

تستذكر الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق ضحايا بناتنا وأبنائنا من الاقليات وأتباع الديانات في العراق في هذين اليومين الدوليين اللذين اقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة و نقول فيه لضحايا العنف انتم خالدين في ضمير الانسانية العالم اجمع لم ولن ننساكم ... نقول للذين رحلوا منكم و للضحايا الاحياء وعوائلهم، ما زالوا يعانون ألم وجرح في الكرامة ومعاناة من قسوة الفكر الطائفي ونظام المحاصصة الذي يحكم العراق منذ عقود و هيمنة ارهاب الميليشيات المذهبية على كافة مرافق الحياة والاستيلاء على الممتلكات و مصادرة العقارات وحتى زهق الارواح لمن يقول انه من أقلية او مذاهب مستضعفة في ارض اجدادهم. هناك استباحة للدم العراقي لغلبة العنف والسلاح المنفلت دون محاسبة او رادع قضائي يفرض سيادة القانون.

ان كثيرا من العادات والتقاليد في مجتمعاتنا لعبت دورا وما تزال تساهم في تأجيج الفتن وتحفيز العنصرية والتفرقة بين ابنائه. وهناك العديد من الشواهد التي اضرت بالنسيج العراقي واخترقت المعايير الاخلاقية في التعامل بين افراد المجتمع العراقي بعضها لاسباب وتوجهات فئوية واخرى شخصية او الفقر والعوز تدفع البعض الى تنفيذ اجندة معادية للتنوع الديني والمذهبي والقومي في العراق، وهذا ما حصل للإخوة الصابئة المندائية في جنوب العراق وتفريغ مناطقهم بالقوة والترهيب والتهجير والقتل وتهديم دور عبادتهم محاولة لمحو ارض أقدم حضارة في وادي الرافدين وقلع جذور الأجداد ليتبقى قلة قليلة من الصابئة حيث كان المجموع الكلي للصابئة في العراق ٥٠٠٠٠نسمة ليصبحوا ١٠٠٠ يسكن اغلبيتهم في اقليم كوردستان. ناهيك عن المسيحيين السريان الكلدان الاشوريين وما عانوه من سوء المعاملة والتطرف في شتى مناطقهم وتعرضت كنائسهم الى التخريب والتفجير، واجبار الاهالي على ترك بيوتهم وممتلكاتهم وتسليمها الى عصابات ارهابية واخرى طائفية وحرمانهم من تولي وظائف حكومية أمنية او عسكرية، كان غزو تنظيم الدولة الاسلامية داعش على مناطق سهل نينوى والموصل ذات الاغلبية المسيحية من اشدها قسوة واجرام غايتها محو المسيحية من ارض العراق لتصل الى مستوى إبادة جماعية، وتشريد المسيحيين في مجمعات داخل اقليم كوردستان، ورغم مرور اربعة سنوات على تحرير مناطقهم من تنظيم داعش لكنهم لم يتمكنوا من العودة الى قراهم ومدنهم الا اليسر القليل لسيطرة بعض من ميليشيات تابعة للحشد الشعبي لتزيد من تعقيد في استرجاع حقوقهم وممتلكاتهم واراضيهم وكنائسهم وتقييد حرية العقيدة ما دفع العديد مجبرا الى الهجرة الى الخارج ليصبح تعدادهم لا يتجاوز ٣٥٠٠٠ مسيحي غالبيتهم من كبار السن في حين آخر تعدا لهم كان مليون ونصف مسيحي. الحال تكرر على كافة الاقليات مثل الكاكائيين والشبك والبهائيين تهمتهم كانت عقيدتهم الدينية. ان جريمة الابادة الجماعية ضد الايزيدين على يد داعش نموذج مرعب للارهاب والعنف والوحشية والسب والاغتصاب شهده العالم اجمعه وتعجز الكلمات عن وصفها. ما تزال اراضي الايزيدية المحررة مقيدة بأيدي صراعات سياسية واجندات خارجية يدفع ثمنها الايزيدي وفتاته المغتصبة والمخطوفة بيد داعش ليفترش الارض داخل مخيمات منذ سبع سنوات ومازال هناك اكثر ٣٠٠٠ ضحية ايزيدية مفقودة.

لنستذكر معا ضحايا انتفاضة شباب تشرين ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ الذي يصل عددهم اكثر من ٨٠٠ شهيد وشهيدة والالاف الجرحى والمفقودين وما يزال مسلسل الاغتيالات مستمر لكل صاحب راي او فكر يعبر عن رفضه للظلم والفساد وسوء اداء الحكومة . ضحايا القصف المدفعي والطائرات التركية على المناطق التي يسكنها اغلبية كوردية ومسيحية اكثر من ٢٥٠ قرية هجرت واحرقت البساتين والحقول والمحاصيل وفجرت مساكنهم لانهم مسيحيين .نستذكر معاناة ضحايا شعب العراق و كوردستان نتيجة لسوء الادارة وتفشي الفساد

والمحسوبية والمنسوبية نستذكر ضحايا الصحافة والاعلام والمصورين وكيف تتعامل معهم السلطات الحكومية والمليشيات الطائفية

دعونا نستذكر في يوم ضحايا العنف والارهاب ونتابع الاجراءات الحكومية التي قدمتها لضحايانا وتأثير ذلك الدعم والإسناد من حكومة ملزمة بتطبيق الدستور العراقي الداعي الى المساواة في المواطنة وحرية العقيدة والفكر وحرية الرأي وتحقيق العدالة ، ما نراه اليوم من تقصير حكومي ومؤسساتها المعنية في ادارة ملفات الضحايا وعوائلهم والإشراف على معالجات التأهيل الصحي والنفسي التي خلفتها آثار الارهاب والعنف لضحايا الارهاب الداعشي الابادات الجماعية التي حدثت وتحدث بحق اتباع الديانات والمذاهب والقوميات من المسيحيين السريان الكلدان الاشوريين والايزيديين والشبك والكاكائيين والصابئة المندائيين والبهائيين والكورد والتركمان لا يمكننا غض النظر عنها وجعلها تمر دون اي محاكمات ومحاسبة قانونية و اجراءات دولية بحق مرتكبيها

ان الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق تطلب من حكومة العراق الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان ان تعيدا النظر بجدية كاملة بحق حقوق هذه المجموعات وايقاف اعمال الانتهاكات بحق الضحايا وعوائلهم وايقاف اعمال التغيير الديموغرافي بحقهم. وتطالب بضرورة تاسيس محكمة دولية معنية بمحاكمة مجرمي داعش في العراق وخاصة في اقليم كوردستان الهدف منها معاقبة كافة المجرمين العاملين في صفوف داعش الاجرامية من كافة الجنسيات والدول. نطالب بإعادة ضحايا التهجير والابادات الجماعية الى عقر دورهم ومناطق سكناهم مع تامين كافة انواع الخدمات الادارية والبنى التحتية لهم. نطالب بإنصاف الشباب المهاجر الذي اصبح لقمة سائغة لحيتان واسماك البحار والمحطات لهجرتهم من دولهم هاربين من بطش الانظمة الحاكمة باحثين عن لقمة عيش هادئة ومستقبل واعد واخيرا نقول متى يقوم القضاء العراقي بمحاسبة المجرمين وتقديمهم للعدالة .

اننا بحاجة ماسة الى تشخيص نقاط الخلل والسعي الجدي في ايجاد الطرق والسبل الكفيلة لغرس مفاهيم التعايش السلمي المجتمعي والحزم في تطبيق مبادئ حقوق الانسان عمليا في الحياة اليومية وايفاءا بالمعاهدات الدولية التي وقعتها الحكومة العراقية في اغلب المحافل الدولية وعليها الالتزام بها. لابد ان يكون هناك سقف زمني للوصول الى مستوى وعي مجتمعي للحقوق والواجبات

الامانة العامة لهيئة الدفاع

عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق

٢٢ اب ٢٠٢١

المرصد السومري لحقوق الإنسان يدين الجرائم القمعية بحق المتظاهرين والاحتجاجات السلمية المطلبية

وثَّق المرصد السومري لحقوق الإنسان واقعة جديدة أخرى لانتهاكات صارخة طاولت الحركة المطلبية الحقوقية بعنف السلطات الرسمية، دع عنكم ابتزاز عناصر تابعة للميليشيات أو أعضاء فيها وتتصدى للحركة المطلبية بمحاولة لإخمادها! وفي جديد متابعاتنا بالمرصد؛ أفاد مصدر أمني، بوقوع إصابات في صفوف المهندسين المتظاهرين أمام مبنى محافظة ميسان. وقال المصدر: إن قوات مكافحة الشغب فتحت المياه على المتظاهرين فيما سجّلت المراصد الحقوقية ثلاث إصابات في صفوف المهندسين المتظاهرين على الأقل..

وكانت مديرية شرطة ميسان أصدرت بياناً توضيحياً، بشان ما حدث ذاكرة أنه كانت هناك (نية باقتحام مبنى المحافظة والعبث بممتلكاتها)! ما (اضطر) القوات الأمنية لاستخدام الطرق التي تمنع المشاغبين والعابثين عن طريق عجلات المياه لفض أعمال الشغب التي من شأنها تهديد أمن المحافظة وخلق الفوضى..

لقد تعودنا في حلقات الاحتجاج السلمي على (ظهور) عناصر مدسوسة من أطراف بات واضحاً؛ مَن تكون تلك (العناصر)، وهي ظاهرة تتبرز، لإيجاد مبررات تفريق التظاهرات السلمية ومنعها من أداء مهامها في فرض إرادة ممثلي القوى الشعبية ومطالبهم العادلة.. وكثرما قرأنا واطلعنا على دعوات الشرطة وقيادات فيها لانضباط التظاهر بالسلمية التي تعترف بدستوريتها؛ لكننا بالمقابل كنا ومازلنا نرى أن سلوك التعامل مع الفئات الشعبية بخاصة منها المثقفة المتعلمة، مازال لا يحصد سوى الاستهانة بمنظومة التعامل والقيم السامية المفترضة مع إلقاء التبعات على المتظاهرين على الرغم من التعامل الفض تجاه التظاهر السلمي بحجج، غير ممكنة الإقرار والقبول، من قبيل ادعاء أنهم كانوا ((ينوون)) التعرض لمبنى المحافظة (أمنياً!).. ولا يدري أحدهم كيف تمت قراءة النيات!؟

إننا نرى ضرورة تحديث قوات الشرطة واعتمادها على التدريب المعرفي الثقافي وضبط المنظومات السلوكية القيمية على وفق تدريبات ودورات مختصة بالحقوق وبطرق السلوك والتعامل المنضبط بالقوانين واللوائح الحقوقية وهو ما تكفله أيضا تنقية البنى والتشكيلات العاملة من العناصر الضعيفة والمتزمتة أو التابعة لقوى ميليشياوية من خارج بنية الدولة..

ونحن إذ نرفض التبرير الذي ينسب انفلات الأمور ويضعها على كاهل التظاهرات السلمية فإننا ندعو بديلا لتلك التبريرات الواهية التي لا تقوم على أساس واقعي يرصد الحقيقة؛ نرى أهمية أن يتم ضبط عناصر الشرطة وإلزامها بما كفله الدستور وتحميه القوانين واللوائح والاتفاقات الحقوقية..

ندين تلك الانتهاكات للحقوق والحريات ونطالب باحترام المطالب ووضعها على لائحة الخطط السنوية والاستراتيجية بصورة تفي بالاستجابة لكل المطالب وإنهاء ظروف عدم التوظيف والتشغيل تلك التي صارت مصدرا خطيرا للبطالة ولخسارة طاقات إنتاجية بخلفية عدم استثمار الطاقة الرئيسة لتمكين الاقتصاد والتقدم به..

المرصد السومري لحقوق الإنسان هولندا

٢٠٢١ / ٩ / ١٠

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في امريكا تدعو الى تقديم الخدمات واجراء انتخابات حرة ونزيه

الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية

IRAQI HUMAN RIGHTS SOCIETY IN USA

عقدت الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية اجتماعها الشهري الدوري للهيئة الادارية، وادار الاجتماع رئيس الجمعية السيد هشام الاسدي .. في بداية الاجتماع تم الوقوف دقيقة صمت حدادا على روح الفقيد الدكتور كاظم حبيب احد ابرز رواد الحركة الحقوقية والثقافية والادبية والسياسية في العراق والذي وافته المنية في المانيا.

جرى بعد ذلك مناقشة جدول الاعمال وكان في مقدمتها القضايا الادارية والفنية .. كما جرى مناقشة المؤتمر العام للجمعية الذي من المزمع انعقاده نهاية العام الجاري مع مراعات تحديات وضع جائحة كورونا (-١٩).

وتناول الاجتماع الوضع الصحي المتدهور والخدمات الغير الجيدة في العديد من المجالات الاساسية التي يحتاجها المواطن في العراق .. وتم كذلك مناقشة الاستعداد العام لكافة الفعاليات العراقية حول الانتخابات المقبلة والتي ستجري في ١٠/اكتوبر/ ٢٠٢١ وتدعو الجمعية العراقية الى اتخاذ كافة التدابير الامنية والفنية لضمان نزاهة ونجاح الانتخابات، كما تأمل الى منح مساحة واسعة للمنظمات الدولية والمحلية لمراقبتها وفقا للمعايير الدولية.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

١٧/أيلول/٢٠٢١

مفهوم العدالة الاجتماعية

كوران خالد

يقصد بمفهوم العدالة الاجتماعية : رعاية الحقوق العامة للمجتمع والأفراد، وإعطاء كل فرد من أفراد المجتمع ما يستحقه من حقوق واستحقاقات، والتوزيع العادل للثروات بين الناس، والمساواة في الفرص، وتوفير الحاجات الرئيسة بشكل عادل، واحترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية ، فهو مفهوم شامل وعام يتناول كل جوانب وأبعاد النظام السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والحقوقي والإنساني، وعندما يختل أي منها فهذا يعني أن العدالة الاجتماعية تعاني من خلل ، وأن المجتمع لا ينعم بالعدالة الاجتماعية الشاملة.

أما مقومات العدالة الاجتماعية فهي :

١- المساواة : ونعني بها مساواة الناس أمام الشرع والقانون، وفي الحقوق والواجبات، و في تقلد المناصب العامة، وفي الحصول على المكاسب والامتيازات والمنافع. والمساواة الحقيقية تؤكد الحيوية والنشاط والتفاعل والتنافس الشريف بين مختلف أفراد المجتمع وشرائحه. أما غياب المساواة، فيؤدي إلى انتشار المحسوبيات وتفضيل غير الكفؤ على الكفؤ في الحياة العامة، والشعور بالإحباط والتذمر، وانعدام تكافؤ الفرص، وهجرة العقول، وانتشار الظلم وغياب العدل.

٢ - التوازن الاجتماعي : وهو التوزيع العادل للثروات، والتوازن بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة وليس في مستوى الدخل، يسعى إلى خلق مجتمع قادر على التقارب في الحياة المعيشية، بما يؤدي إلى توازن المجتمع، والقضاء على الطبقية المعيشية، ورفع مستوى الفقراء الى المستوى العام للمجتمع ، والعدالة الاقتصادية التي هي جزء من العدالة الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق من دون توزيع عادل للثروات مع تساوي الحقوق والاستحقاقات، وتوفير مستلزمات العيش بكرامة وعزة.

٣ - احترام حقوق الإنسان: المقوم الثالث والمهم من مقومات العدالة الاجتماعية احترام حقوق الإنسان المعنوية والمادية، فصيانة حقوق الإنسان واحترامها والدفاع عنها، مؤشر على وجود العدالة الاجتماعية، وغيابها دليل واضح على غياب العدالة الاجتماعية أو نقصانها.

و تبرز العدالة الاجتماعية بوجود نظام سياسي عادل، وفي البعد الاقتصادي بوجود نظام اقتصادي يرتكز على العدل في العمل والحقوق، وتوافر المستلزمات المعيشية للجميع من دون تمييز أو تفريق بغير حق ، وفي الجانب القانوني والحقوقي تتجلى العدالة الاجتماعية في وجود قوانين تنظم الحقوق والواجبات للأفراد والمجتمع، ووجود واحترام حقيقي لإنسانية الإنسان وكرامته ، وتمتعه بممارسة كافة حقوقه المشروعة دون خوف أو وجل تتحقق العدالة في أي مجتمع إذا طبق العدل في كل الأبعاد والجوانب، فالعدل لا يقتصر على جانب دون آخر، إذ يجب أن يعم العدل كل شيء، فالعدل مطلوب في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتربية والتعليم والحقوق والأسرة، فالعدل محور ومرتكز بناء العدالة وعليه يرتكز التشريع، وحكمة التكوين، وبناء المجتمع، وإدارة البلاد بصورة سليمة ، وإذا أردنا تطبيق العدالة الاجتماعية فإن ما نحتاجه هو سن قوانين قائمة على العدل في كل مناحي النظام العام، ومنه القضاء، والسياسة، والاقتصاد، بل إن هذه الأبعاد أركان مهمة في تشييد صرح العدالة الاجتماعية. وليس من المتصور أو المنطقي بناء عدالة اجتماعية في ظل سلطة قضائية غير عادلة، فالقضاء يفترض فيه أن يكون مستقلا والقضاة مستقلون عن أي تأثير ليكون ميزان العدل، فكل الشرائع السماوية ، و المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والقوانين الوطنية لمختلف الدول ، ورجال القانون والحقوق يجمعون ويأمرون ، أن من يتصدى للحكم عليه أن يحكم بالعدل .

ان افتقار أي مجتمع إلى الحد الأدنى من القوانين الاجتماعية أو السياسية الضابطة للنظام العام يؤدي إلى غياب العدالة، فلا يمكن تصور قيام عدالة اجتماعية في ظل غياب القوانين المنظمة للاجتماع السياسي والاجتماعي، لذلك فإن الخطوة الأولى نحو أي بناء حقيقي للعدالة الاجتماعية يتطلب سن قوانين تنظم الحريات العامة، وتحمي حقوق الإنسان، وتوضح واجبات كل مواطن بدون لبس أو التباس، وتفتح المجال نحو المحاسبة والمراقبة التي تحمي الأموال العامة، وتتيح تكافؤ الفرص أمام الجميع ، فبالعدالة يعيش الجميع بأمن وسلام، كما أن التقدم والتطور متلازم مع وجود العدالة، وكلما تحققت العدالة ازداد إيمان الناس وقناعتهم بالعمل المخلص والجاد في سبيل تطوير المجتمع، كما أن العدالة تساهم في خلق التنافس الإيجابي، وتخلق الحافز القوي نحو تفجير المواهب والطاقات، مما يؤدي إلى الإبداع والابتكار. ثم أن المجتمع يشعر بالسعادة والرفاهية والراحة.

أما أبرز المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع فهي غياب الديموقراطية الحقيقية، وانتشار الفساد المالي والسياسي، وسيطرة الدكتاتورية والاستبداد، والتخلي عن قيم الحرية والمساواة واحترام الإنسان .

الصحافة ضمير الشعب .. فلا تنسوا

زيد الحلّي

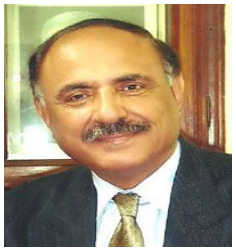

تفقد الصحافة قيمتها حينما لا تحاكي ما يحدث بصدق ووضوح ، لأنها جزء من المجتمع تخضع الى الجو العام ، فإذا كان المجتمع يواجه تناقضات حادة وصراعات وأزمات ، ويشهد الشارع حوادث عنف نتيجة التوتر والخوف ، وتتجاهل الصحافة ذلك ، ولا تنقله بصدق ، فإنها تصبح صحافة على سرير الإنعاش ، ومن الطبيعي ان تفقد مصداقيتها .. عندئذ لا نلوم القارئ إذا قال : إنها مجرد (حجي جرايد) والحق اقول ، ان اللوم لا يقع على صحافتنا بما قلت فقط ، بل ان الدولة بكل مسمياتها وتفرعاتها ، تقع عليها مسؤولية انعاش الجسد الصحفي ، ماديا من خلال توزيع الحصص الاعلانية بشكل مناسب على الصحف الرصينة ، الى جانب الاهتمام بما تنشر من موضوعات وتحقيقات صحفية ذات المصداقية .. فالصحافة للشعوب حياة وألق وبهجة ورقي .. وهي احدى اهم صور الديمقراطية في المجتمع

ان الحقيقة القائمة الان في شارعنا الصحفي هي بين الواقع القائم ، والتنظير الذي نسمعه ، وبين الأزمة والتفكير في حلها ، وبين المعطيات ، والمنهج في قراءة المشكلة وإرجاعها لأسبابها ، هي بين الذات ، والموضوع ، لقد نسى البعض ، ان الاقتران بين الواقع، والممارسة يدل على واقعية الرؤية وإمكانية التطبيق، وإلا سيكون الكلام عن معاناة الصحف في جهة، وواقعها في مكان آخر... فالانشطار الكبير في الرؤية بين الماضي التراثي للصحافة العراقية ومكانتها في تنوير الرأي العام ، واهتمام دوائر الدولة بما تنشر، وحقيقتها الحالية ، بون شاسع ، ومرير ، فلندرس هذه الظاهرة ، ونقف على ابرز اشكالها ، واعمق محطاتها ، قبل فوات الأوان ..فمن المؤسف اننا في ظرفنا الراهن لم نسمع ان دائرة او مؤسسة معينة استجابت لنداء صحفي ، إلا ما ندر .. وهذا ينعكس سلبا على الرؤية المجتمعية للصحافة والصحف .

اعرف ان لكل ظرف زمانه ، ولكل مركبة سائقها ، لكن علينا معرفة ان الصحافة هي مرآة المجتمع ، وان الفوضى والتخبط والانهيار والتجاذب ، والصراعات التي تحيطنا وتسكننا ، يكون ضحيتها الصحفي ، لاسيما الجيل الجديد من الصحفيين من خريجي كليات الاعلام في الجامعات ..فهل انتبهنا الى ذلك ؟ ام اننا سنستمر بشرب ماء من قربة مثقوبة ، من نهر أجاج .. فلا اذن تسمع ، ولا ذهن يستقرئ!

هل قانون الانتخابات النافذ بمستوى طموح الجماهير ؟

سالم روضان الموسوي

ان قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ كان من اهم نتائج الاحتجاجات الغاضبة التي قام بها الشعب وقدم لها التضحيات الجسام والتي اطلقت عليها عدة تسميات منها ثورة تشرين واحتجاجات تشرين وغيرها، وهذا القانون كان امل الجماهير في تغيير منظومة العمل التشريعي، الذي يعد أساس لكل تغيير في واقعنا المزري، لكن بعد ان تم التصويت على اغلب فقراته باستثناء بعضها وهي المفصلية في عملية التغيير فإنها تأخرت كثيرا ولأشهر عدة ، وخلال هذه الفترة تم امتصاص الغضبة الجماهيرية ومن ثم تمرير ما كان يحفظ للجهات المنتفعة مصالحها، لذلك فان هذا القانون لم يكن بمستوى الطموح وقد أشرتُ الى ذلك في اكثر من مناسبة، ومن اهم الملاحظات التي لم تكن ترضي طموح الجماهير هو فتح باب الترشح لمن كان ملوثا بشبهة الفساد أو مداناً بجرائم الفساد، ولهؤلاء النفوذ والوجاهة المالية التي تسخر لهم، مما يقلل من فرص التكافؤ مع المرشح المستقل، وسأوجز بعض هذه الملاحظات وعلى وفق الآتي:

١. ان مجلس النواب هو الأساس الذي تبنى عليه منظومة الحكم في العراق، لان نظام الحكم فيه نيابي (برلماني) وعلى وفق ما ورد في المادة (١) من الدستور التي جاء فيها الاتي (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريّ نيابيّ (برلماني) ديمقراطيّ، وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق) وهذه الأهمية التي منحت لمجلس النواب يجب ان يقترن بأدوات مؤهلة لهذه المهمة، وأولها وصول أصحاب الخبرة والكفاءة وان يكون المرشح من أصحاب الشهادة الجامعية الأولية على الأقل (البكالوريوس) ، بينما قانون الانتخابات عاد والغى ذلك الشرط وأتاح الفرصة لمن يحصل على الإعدادية ليتحكم بمن نال اعلى الشهادات وعلى وفق ما ورد في المادة (٨/رابعا) من قانون الانتخابات، مع العلم ان عضو مجلس النواب مركزه يساوي مركز الوزير من حيث الرواتب والمخصصات وغيرها من المنافع وعلى وفق ما ورد في المادة (١٣) من قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ ويتقاضى راتبا لا يقل عن عشرة ملايين دينار اذا كان عضوا واثنا عشر مليون دينار، اذا كان رئيسا عدا مصاريف الحمايات والسيارات والنقل والسفر وغيرها من الامتيازات وعلى وفق ما ورد في المادة (١/ثالثا) من قانون رواتب ومخصصات مجلس النواب رقم (٢٨) لسنة ٢٠١١.

٢. ان قانون الانتخابات وردت فيه نصوص سائبة وفضفاضة أتاحت الفرصة لمرتكبي جرائم الفساد المالي من الترشح مرة أخرى، حيث ان نص المادة (٨/ثالثا) من قانون الانتخابات اشترط ان يثبت إثراءه من المال العام بحكم قضائي بات، مع ان الذي شرع القانون يعلم ان ذلك بحكم المستحيل لان قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل لم يرد فيه نص صريح باعتبار الجرائم المتعلقة بالوظيفة العامة والحصول على منافعها من جرائم الكسب غير المشروع، وانما تتم الإدانة على وفق الأحكام النافذة في قانون العقوبات والتي هي بمجملها جنح بسيطة، ويتم الاكتفاء بهذا الحكم واغلبها يتم توقيف تنفيذ العقوبة بحق المدان ولا تشكل رادع لمن يمد يده الى المال العام، ولا تتم محاكمته على الكسب غير المشروع الوارد في المواد (١٧و ١٨و ١٩ و ٢٠) من قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ ، لذلك لم يصدر أي حكم على متهم بفساد بموجب هذه المواد وانما يتم الاكتفاء بمواد قانون العقوبات، وهذا النص الوارد في المادة (٨/ثالثا) من قانون الانتخابات قد أتاح الفرصة للتأويل والتفسير الذي يتجه ومصلحة الفاسدين، ومن تطبيقات ذلك قرار محكمة التمييز الاتحادية العدد ١/الهيئة القضائية للانتخابات/٢٠٢١ في ٢٠٢١/٧/١٥ الذي سمح لاحد السياسيين بالترشح للانتخابات مع انه محكوم بجرائم الفساد وعلى وفق ما ورد بشكل صريح في قرار الحكم أعلاه، وكان قرار الحكم قد استند إلى نص المادة (٨/ثالثا) من قانون الانتخابات النافذ .

٣. لم يرد في قانون الانتخابات أي نص يمنع المرشح من أعضاء مجلس النواب أو الوزراء والموظفين من أصحاب الدرجات الخاصة من ممارسة مهامه الوظيفية أو استخدام موارد الدولة التي تعود لدائرته في عملية الدعاية الانتخابية، اذ كان المفروض ان يتضمن القانون نص صريح بعد فيه المرشح مستقيلا أو يتمتع بإجازة عن وظيفته خلال فترة الترشح، للحد من توظيف إمكانيات الدولة لمصلحته وشاهدنا بعضهم استخدم طائرات القوة الجوية للتنقل من اجل توفير الدعاية الانتخابية وهكذا.

ومن خلال عرض هذه الملاحظات نجد ان القانون لم يكن بمستوى طموح الجماهير التي خرجت ضد الفساد، ولم يكن بمستوى التضحيات التي قدمها الشعب من شهداء وجرحى بعضهم ما زال يرزح تحت شدة الألم أو لأنه أصيب بعوق دائم، وقد بلغ عدد شهداء الاحتجاجات بالمئات والجرحى بالآلاف ، وعليه ومما تقدم أرى ان يكثف الجهد التوعوي والتثقيفي تجاه إيجاد معالجة لهذا القانون بما يتناسب وأهميته في رسم شكل الدولة ومحاربة الفساد وتقويم مسيرة العمل الوظيفي ومنع استنزاف طاقات البلد والعمل نحو توظيف الموارد للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني والتعليمي، وهذه المهمة لاتقف عند جهة معينة وانما لابد وان يشترك بها كل مفاصل المجتمع الرسمية وغير الرسمية والشعبية والثقافية، وأجراء الانتخابات في ظل هذا القانون سوف لن يغير من الواقع السياسي القائم الآن حتى وان تمكن بعض المستقلين من الوصول إلى قبة البرلمان فانهم أقلية غير مؤثرة تجاه جموح الجهات المنتفعة من طاقات البلد وموارده الغنية.

التسلّط الاجتماعي

ريسان الخزعلي

لا يختلف التسلّط الاجتماعي عن سلطة الحكم الدكتاتوري، كونهما يشتركان في نتيجة ما يتركانه من أضرار بالغة في بنية واستقرار المجتمع، سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ونفسيا.. الخ.

إنَّ سلطة الحكم الدكتاتوري في أي بلد، بالإمكان ازالتها عن طريق الانتفاضات والثورات، وفي شواهد التاريخ الكثير من الأمثلة، ومثل هذه الإزالة قد تكون سريعة أو تأخذ الوقت المناسب، وقد تنمحي الآثار السلبية بوقت لا يطول كثيرا. أما التسلّط الاجتماعي، فليس من السهل أن يُزال بسرعة كتلك السرعة في ازالة السلطة الدكتاتورية، كونه يمتلك بُعداً راسخا في التكوين الجمعي للمجتمع، وله من الأسباب والتراكم والتأثير ما يجعلهُ قريبا من الثوابت في الحياة الاجتماعية.

يحصل التسلّط الاجتماعي نتيجة أسباب متنوعة، أجملها علماء الاجتماع والنفس في أبحاثهم وكتبهم وموسوعاتهم على النحو الآتي:

١ - العرفيّة: وهي الالتزام بالأعراف والتقاليد والقيم والعادات المتوارثة التزاماً شديداً.

٢ - الخضوع السلطوي: أي عدم نقد أو انتقاد السلطة الأخلاقية للجماعة التي ينتمي إليها الفرد.

٣ - العداء السلطوي: أي فرض العقاب على الفرد الذي يتحدى السلطة والأعراف والتقاليد المجتمعية.

٤ - الضّدية الذاتية: وتعني الوقوف ضد الأفكار الشخصية والتصوّرية.

٥ - الخرافة والتصلّب: أي الاعتقاد بالعوامل الغامضة التي تقرر مصير الفرد والميل للتفكير بها بطريقة متصلبة و ضيّقة .

٦ - التدمير: وهو الميل إلى الحاق الأذى بالفرد غير الملتزم بالعرفيّة.

٧- الاسقاط: أي الاعتقاد بأنَّ العالم مليء بالأشياء المتوحشة والخطرة، التي يجب على الانسان أن يتحفظ منها.

٨ - القوّة والشدّة: وهي طريقة متطرفة تقود إلى تقسيم الأفراد إلى حاكم ومحكوم، مُسيطِر وخاضع، ظالم ومظلوم، قوي وضعيف، مع التكيّف مع الفرد القوي أي الفرد الذي يحكم ويؤثر في المجتمع.

إنَّ هذه الأسباب قد أدرك الكثير من الشعوب أضرارها المجتمعية، وتم وضع الحلول- نتيجة البحث والدراسة – من خلال برامج تثقيفية أعدّها المختصون بعلمي الاجتماع والنفس، وتم تحقيق النجاح تلو النجاح في هذا المجال. من هنا، فإنَّ مجتمعنا بعد التحوّلات الحاصلة بعد عام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من ظواهرالتسلّط المجتمعي بأنواعه، والتي لا يمكن وصفها بالايجابية، يوجب على الجميع الالتفات إليها ومعالجتها تدريجيّاً بالممكنات التثقيفيّة المتاحة.

ضمانات حقوق الانسان على صعيد المؤسسات غير الحكومية

د.اركان كيلان

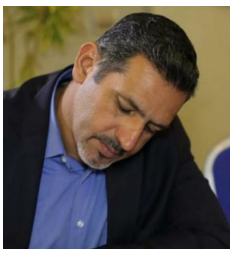

مر الاهتمام بحقوق الانسان بمراحل تطور مختلفة، وابتداء يجب ان نفرق بين حقوق الانسان المرتبطة بطبيعته الانسانية والملازمة له والتي وجدت مذ أن خلقه الله ، وبين ممارسة هذه الحقوق التي تختلف من عصر الى آخر بحسب التشريعات التي تحكم وتنظم ممارسة هذه الحقوق .

ونتيجة للتطورات العلمية والتكنولجية والمعلوماتية، التي شهدها العالم في العقود الاخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ظهرت حقوق من أنواع اخرى تسمى بحقوق الجيل الثالث والرابع والحقوق الرقمية، مثل الحق في السلام والحق في بيئة نظيفة وملائمة والحق في التنمية وحق وحرية تداول المعلومات والتكنولوجيا المتطورة والحق في الوصول والحصول على المعلومات.

وبدأت عدد من الدول والمنظمات الدولية تبحث وتتحدث عن حقوق الانسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات، بوصفها جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان الاساسية، والتي لا ينبغي التغاضي عنها او اهمالها بأي شكل من الاشكال وتعمل على إيجاد وسائل عديدة لتحقيق حالة من التوازن ما بين تعزيز واحترام وحماية حقوق الإنسان من جهة، وما بين حق الحكومات في تقييد تلك الحقوق في حالات الضرورة من جهة أخرى، ونتيجة لذلك اصبح من الضروري ايجاد ضمانات مختلفة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تكون كفيلة لتحقيق حالة التوازن هذه ، ومن اشكال ضمانات حقوق الانسان الحديثة هي:

الضمانات الداخلية: وتتمثل في الضمانات الدستورية أو القضائية أو السياسية.

الضمانات الاقليمية والدولية : وتتمثل في بنود ميثاق الامم المتحدة والجمعية العامة للامم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الانسان والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان والاتفاقية الاميركية لحقوق الانسان والميثاق الافريقي لحقوق الانسان والميثاق العربي لحقوق الانسان.

تسهم المنظمات غير الحكومية بعدة وظائف لضمان حقوق الإنسان على نحو فعال وذلك عن طريق التثقيف والتربية وتوعية الرأي العام على حماية ورقابة حقوق الإنسان، خاصة في ما يتعلق بالانتهاكات وذلك من خلال قدرتها على تشكيل قوى ضاغطة على الحكومة داخلياً وخارجياً، عبر تقديمها لتقارير الظل تكشف فيها عن مدى مصداقية وشفافية التقارير الحكومية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. إذ تقوم هذه المؤسسات بتقديم تلك التقارير إلى الجهات المهتمة بحقوق الإنسان خاصة منظمات الأمم المتحدة وغيرها.

وحماية حقوق الإنسان تعد هذه الوسيلة من الوسائل التي تلجأ لها المنظمات غير الحكومية وتتمثل من خلال نشرها أسلوب التعليم والتثقيف بقواعد حقوق الإنسان وقضاياه في المجتمع، من خلال الناشطين والمتطوعين وهذا الأمر اكسب تلك المؤسسات مكانة مرموقة عالميا سواء كان ذلك «في مجال التشريعات المعنية بحقوق الإنسان أم في دعم الوسائل الخاصة بحمايتها ونشر ثقافة تلك الحقوق في مختلف المستويات».

وإن مساهمة المنظمات غير الحكومية في الحياة السياسية الداخلية من خلال مشاركتها للإفراد والأحزاب السياسية في السلطة العامة تعد «من ركائز النظام الديمقراطي بوصفه أن هذه المنظمات جزء لا يتجزأ من المجتمع المدني، خاصة ان هذه المؤسسات تمثل حلقة الوصل الدائمة بينهم وبين السلطات العامة بما يحقق الدولة القانونية والتي تسعى كل الدول في العالم اليوم إلى بلوغها. إذن مشاركة هذه المؤسسات في العملية السياسية ما هو إلا إثبات جدارتها وقدرتها في التأثير على الرأي العام للمجتمع المدني وكيفية إدراكه لحقوقه وحرياته والدفاع عنها، وذلك عبر التصويت في الانتخابات الحكومية واختياره لأسلوب الحياة اليومية، التي ينشدها داخل إطار دولته القانونية ليصل إلى مبتغاه الأخير وهو التمتع بكل حقوقه الإنسانية المختلفة بدلا من رفضه لقوانين الدولة، وعدم طاعتها ومن ثم الإخلال بالنظام العام للدولة، والذي سيهدد استقرارها

ومن خلال كل ذلك، فان هذه المؤسسات غير الحكومية أوصلت رسالة واضحة مفادها بأنها لا تقف ضد الحكومة عندما تحمي حقوق الإنسان وتدافع عنها بقدر ما إنها تقف كمساند وداعم لها، لأن مهمة ومسؤولية حماية حقوق الإنسان تقع أولا وأخيراً على عاتق الدولة نفسها، وما دور هذه المؤسسات سوى منبه وراصد لأي انتهاك قد يحصل على حقوق الإنسان من سلطات الدولة أو مؤسساتها الأخرى التابعة لها، ونتيجة لذلك أصبحت هذه المؤسسات الآن تتمتع باعتراف واحترام مهم وكبير لدورها من اغلب حكوماتها الوطنية، وذلك تأكيدا أو تقديرا لجهودها التي تقوم بها على الرغم ما تلاقيه من صعوبات عدة ضمن إطار ممارسة عملها، ومع ذلك يمكن القول إن هذه المؤسسات لا يمكنها تحقيق أي نجاح يذكر على الصعيد الوطني، ما لم يتم توفير مسألتين مهمتين لهما، الأولى تتمثل بحماية القانون الوطني لها وعدم التدخل في شؤونها والثانية تيتمثل بتمتعها بالحريات التي وردت ضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واكتسبت المنظمات غير الحكومية الفاعلية في ضمان حقوق الانسان بسبب امتلاكها الحرية في نشر انتهاكات حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والشراكات والتشبيك المحلي والدولي، وامتلاكها لمصادر استقصاء غير محددة والتي لا تقتصر على المصادر غير رسمية وحسب وإنما قد تشمل في كثير من الأحيان مصادر رسمية حكومية وممارسة نشاطها بشكل علني وهذا منحها الدعم من الرأي العام الوطني والعالمي، ليقف إلى جانبها في دفاعها عن قضايا حقوق الإنسان.

سياسيون متنفّذون أفلسوا الخزينة ودمّروا البلد

شاكر كريم عبد

ان السبب في تدهور البلد وتراجعه وتخلفه في جميع المجالات وغرقه في ركام الفساد والتزوير والتضليل والفوضى منذ١٨ عاما كان بسبب سوء التخطيط وغياب الصدق والغيرة الوطنية والشعور بالمسؤولية وانعدام الخبرة وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. و من خلال الفوضى وتجاهل القوانين وتواطئ بعضهم البعض الاخر فصار كل سارق وفاسد جزءا من المنظومة السياسية الفاشلة لأنهم جميعا يلتقون على غاية واحدة هي نهب ثروات البلاد والعباد.

من يتعامل مع وطنه على انه مشروع مؤقت ويستبيحه فهو سارق وفاسد .ومن يلهث وراء المناصب والمكاسب ويحصل اليها بلا كفاءة فهو يرشي ويتامر. لان وصوله الى منصبه بلا كفاءة غايته نهب الوطن. فمن يتجاوز على القوانين لإنقاذ الفاسدين فهو فاسد ويفتقر للشرف الوطني.

إن من يكون بمواقع المسؤولية في الأحزاب أوزيرا أو عضواً بمجلس النواب أو بأي بمنصب ثم يغمض عينيه عن فساد وتلاعب ووساطات ورشا مدمرة تزكم أنوف الناس فهو سارق. ومن يشجع على الفساد والنهب وتدمير البلاد فهو من (حيتان الفساد). إن من يقوم بتعيين أبنائه و الأقرباء والأصدقاء وربما فئته أو طائفته أو حزبه دون تحصيل علمي وكفاءة على حساب كفاءات الشعب الأخرى مفرطاً بمصلحة الوطن فهو فاسد .

على مدى١٨ سنه ماضية ونحن نرى البلد يوماً تلو الآخر يغرق في مستنقعات الفساد المالي والإداري والسياسي. ويتلاعب به المتاجرون بمناقصات وعقود مشاريع وهمية لقاء»الكومشنات»التي اصبحت طريقهم لابرام صفقات الفساد. , هناك الكثير من المشاريع الحكومية التي مدتها سنتان او ثلاثة لتمضي عليها ١٠ سنوات واكثر من دون أن تنتهي، وعند انتهاء بعضها نجدها غير صالحة أو تحتاج إلى صيانة فورية بتكلفة باهظة تعادل قيمتها أو تزيد! وكم من هذه المشاريع على طول خريطة العراق اليوم صرف عليها مليارات الدولارات ولازالت معطلة؟ ونرى هناك من يقف من بعض أصحاب القرار موقف المتعمد الذي يحسن قيادة نهب ثروات البلد ، وآخرون فموقفهم هو المتفرج العاجز والمخجل.. فهؤلاء هم من وصلوا الى المنصب والمسؤولية وهم لا يملكون ابسط مؤهلات لها. ولهذا نراهم يتشبثون بمناصبهم لمعرفتهم أنه لا قيمة لهم ولا وجود من دونها. فيقبلون باستخدامهم وتسخيرهم لمطالب أصحاب النفوذ من احزاب السلطة.خاصة بعد تفشي حالات الفساد متعددة الأوجه في مختلف مفاصل الحياة بسبب الدور السلبي للطبقة السياسية الفاشلة والفاسدة الذي تعكسه نتائج قراراتهم التي لاتصب في معظمها في مصالح الشعب والتي كانت سببا في ضياع ثرواتهم ومقدراتهم البشرية والمادية والتضحية بثوابتهم الوطنية لصالح أفكار ومصالح دول أجنبية ومخلفة وراءها أزمات في كل شيء. جيش من العاطلين تحول قسم منهم الى متسولين وأخر الى لاجئين داخل وخارج الوطن وثالث امتهن الفساد بعد ان توقفت المعامل والمصانع الوطنية التي كان يعيش في كنفها عدد من العوائل والتي كانت تسد حاجات المواطنين بسبب التبادل التجاري المشروط من قبل الأطراف الأجنبية التي لاتريد للعراق خيرا. وهذا ما اكده بقوله وبالحرف الواحد:(لاتصنع حتى نخلي المستورد يدخل، لاتسوي صناعة شتريد انطيك واذا تسوي صناعة انعل والديك) ! ولهذا الوضع يزداد سوءا وظراوة يوم بعد اخر وينذر بالمزيد من الكوارث. سيما ان انتفاضة شباب تشرين قربت النار من مصالح اللصوص المتنفذين في الكتل السياسية واحزاب السلطة لأنهم سيفقدون عملائهم ولصوصهم . فاختلفوا في وسيلة الدفاع عن مصالحهم لكن جائحة كورونا أوقفت الحياة في البلاد بشكل تام. اليس من حقنا ان نمارس حقوقنا واحترام ارادتنا كما كفلة لنا الدستور؟ اليس من حقنا ان نعامل بالتساوى دون تمييز لا احد على احد؟اليس من حقنا وحقكم بسلطات مستقلة لاتغول لا احدها على الاخرى وكما اكد على ذلك الدستور؟ ام قدرنا أن نعيش حقبتهم السوداء لنواجههم نحن بالتظاهر والتنديد السلمي ويواجهوننا بقوة السلاح، ولا عزاء للوطنية التي صارت بضاعة للمتاجرة لديهم ، وقدرنا أن نعيش حقبتهم السوداء لنواجههم نحن بالتظاهر والتنديد السلمي ويواجهوننا بقوة السلاح، ولا عزاء للوطنية التي صارت بضاعة للمتاجرة لديهم..

حملات إزالة التجاوزات بين الواقع والتمني

عادل جبار

بين آونة وأخرى تطل علينا أمانة العاصمة بحملات تنظيف واسعة للمناطق الرئيسة في بغداد، لتصول بسياراتها الضخمة وتجول معلنة حملة لإزالة التجاوزات على الأرصفة العامة للمدينة، لتبدو بعدها الشوارع بحلة جديدة وبعنوان فخم، لا عربات على الارصفة العامة ليتمكن المواطن وقتها من السير بحرية من دون زحامات وزخم، بسبب ضيق المكان المحدد للسير.

ما هي الا فترة أيام وتعود بعدها العربات والـ(بسطيات)، لتفترش الارصفة ويعود الحال ليبدو اكثر سوءًا من قبل، بسبب دفع الرشى والاتاوات لمُنظمي تلك الحملات، بعيدا عن أعين الرقابة في أمانة العاصمة، فيبدو السير على الارصفة كمن يسير وسط حقل من الاشواك، يجب توخي الحذر الشديد من أن تضع قدمك على شوكة، فتقعد ملوما محسورا، فاستغلال الارصفة من قبل الباعة او اصحاب المحال أدى الى انعدام امكانية المشي على الرصيف بشكل طبيعي، بل زاد الامر قبحا وبشاعة، كونه يُعد تشويها متعمدا لمعالم مدينة بغداد وشوارعها التاريخية، يأتي استغلال هذه الارصفة من دون اي محاسبة او عقوبة للمتجاوزين على الاملاك العامة ومنهم من يشيد عليها بعض الاكشاك والمسقفات الحديدية، الذوق العام الذي أصبح في مهب الريح لا يعود الا بفرض عقوبات مالية كبيرة بحق المتجاوزين على الاملاك العامة، التي بدأت تُستغل بشكل كبير جدا من قبل ضعاف النفوس وامام مرأى ومسمع الجهات المسؤولة، حتى باتت حقوقنا البسيطة جدا هو ان نرى شوارع خالية من الضوضاء وأرصفة تليق بالذوق العام.

في اغلب دول العالم تكون الشوارع منظمة للسير وايضاً مخططة لسير كفيفي البصر، بوضع علامات خاصة لهم ولذوي الاحتياجات الخاصة، الا ان في العراق الوضع مُختلف تماما كوننا لم نعد نرى هذه التفاصيل التي تدلل على الاهتمام بالمواطن العراقي.

تأتي متأخرا خيرا من ألا تأتي،هي حملة ازالة التجاوزات، التي اطلقتها الحكومة في الآونة الاخيرة تحت اسم حملة الشهيد عبير الذي استشهد نتيجة تطبيقهِ القانون في ازالة التجاوزات، تبقى من خلالها اصواتنا مرفوعة ومشفوعة بالامنيات باستمرار هذه الحملات من دون ممارسة، اي ضغوط تُملى عليهم وان نشهدها في جميع المحافظات وفي مناطق مهمة من بغداد. فإعادة رونق وجمال الشوارع والارصفة الى ما كانت عليه لا تأتي بين يوم عمل والتغاضي لسنوات طوال، واذ ما بقي الموضوع كما هو عليه فقد تُستغل حتى الشوارع وتُصبحُ للباعة المتجولين.

كما إن معالجةُ حالات التجاوزات على الاملاك العامة لحظة بلحظة تؤسس لمفهوم قانون قوي ورادع، لكل من تسول له نفسه التجاوز على حقوق الاخرين، وبالتالي سنشهد عدم ازدياد مثل هذه الظواهر السلبية التي تؤثر في المواطن والذوق العام على حدٍ سواء.

الغش السياسي وخلط الأوراق

سامي الزبيدي

الغش في اللغة هو خلط الأشياء بغيرها بما هو أقل منها وهو عملية تزييف للحقائق وهو مأخوذ من الغشيش ومعناه المشرب المكدر والغش اصطلاحاً هو احد الظواهر المنحرفة في المجتمع التي تدل على الخروج على القيم والمبادئ والأخلاق والأعراف والقانون وحتى الشرع وتؤدي الى أضرار كبيرة على المجتمع والدولة وأسباب الغش عديدة منها الفساد والفشل وقلة الخوف من الله وحب الغشاشين للمال والجاه والمنصب وسكوت الدولة عن الغشاشين وعدم محاسبتهم عن هذه الجريمة المخلة بالشرف حساباً عسيراً يردع الآخرين بل والعفو عنهم كما يحصل للغشاشين السياسيين في بلدنا منذ سنين .

أنواع الغش معروفة منها الغش في البيع والشراء والغش الصناعي في مختلف الصناعات خصوصاً في الأغذية والأدوية والغش في الأقوال والشهادة في المحاكم وما يهمنا هنا من أنواع الغش هو الغش السياسي ومنه غش الراعي للرعية وغش السياسيين للشعب و هو من أنواع الغش الخطيرة ومن أنواعه الغش في التعليم والامتحانات وتزوير الشهادات الدراسية للحصول على منصب ومكانة اجتماعية وسياسية رفيعة والأخير هو اخطر أنواع الغش وأكثرها ضرراً على المجتمعات والدول ومن نتائجه فساد الأخلاق وفساد الضمائر وفساد الذمم وبالتالي فهو يفسد أجيالاً ويدمر دولاً وأمماً كما يتسبب في ظهورمجتمع جاهل وقادة غير مؤهلين للقيادة وكما حدث ويحدث في بلدنا بعد احتلال الأمريكان للعراق وخداعهم للشعب العراقي بديمقراطيتهم المزيفة وتأسيسهم لعملية سياسية مشوهة سلطت على العراق وشعبه أحزاب طائفية لا علم لها بإدارة الدولة همها السلطة والنفوذ والقوة والمال والمناصب فاستولت على كل شيء في هذا البلد وسرقت أمواله ونهبت ثرواته وقتلت شعبه وفرقته شيعاً وطوائف وفرطت بسيادته وباختصار أحرقت الأخضر واليابس في هذا البلد بعد أن أفقرت شعبه وظلمته وسلبته حقوقه وقتلت روحه الوطنية وسرقته وأساءت للوطن وفرطت بأراضيه ومياهه وسيادته .

غش السياسيين في عراق ما بعد الاحتلال اخذ أشكالاً عدة منها الغش في الشهادة الدراسية فكثير من السياسيين لا يملكون مؤهلا أكاديمياً يؤهلهم لاستلام منصب وزاري أو أي منصب تنفيذي في الدولة ولا يؤهلهم ليكونوا نواب في مجلس النواب أو محافظين أو أعضاء في مجالس المحفظات كما ينص الدستور فعمدوا الى الغش وتزوير شهادات دراسية جامعية أو جلبوا شهادات من مدارس دينية من دولة مجاورة وعادلوها مع شهادة الجامعات العراقية وحصلوا بموجب هذه الشهادات المزورة على مناصب رفيعة وعلى رواتب ومخصصات كبيرة جدا وتنعموا بهذه الرواتب سنين طويلة والمشكلة عندما يتم كشفهم لا تتم محاسبتهم لأنهم محميين من أحزابهم وكتلهم ومن شخصيات سياسية نافذة ومنهم من لم يحضر للدوام في الجامعات التي قبلتهم مقابل المال ويحضر أيام الامتحانات فقط وتعطى له الأسئلة وأجوبتها ويجلس في غرفة عميد الكلية ويكتب اسمه ويسلم الأجوبة ويخرج وبهذه الطرقة ينجح كل عام ويحصل على الشهادة الجامعية بل وشهادة الدكتوراه وبتفوق .

هناك من السياسيين من يغش الناخبين قبل الانتخابات التشريعية ويواعدهم وعوداً كبيرة وعديدة ليحصل على أصواتهم وعندما يفوز في انتخابات مجلس النواب أو مجالس المحافظات يضرب كل وعوده عرض الحائط ويسعى للحصول على المكاسب والمنافع المالية من منصبه ومنهم من يغش في عدم كشف ذممه المالية عند تسلمه لمنصب رفيع في الدولة لأنه لا يملك شيئا وبعد بضعة سنوات من شغله المنصب يصبح من أصحاب المال والشركات والعقارات التي لا يمكن لأي شخص الحصول عليها في ربع قرن من التعب والعمل الحلال ومنهم من يغش في العمل فيحصل على مقاولة لعمل مشروع أو بناء بنى تحتية بموجب شروط تثبت في العقد لكنه لا يلتزم بالعقد وينفذ المشروع أو العمل بغير مواصفاته وبكلفة لا تتجاوز ربع مبلغ المشروع .

منهم من يغش في صفقات الأسلحة والاعتدة والآليات العسكرية والطائرات الحربية فيجلب القديم المتهالك على انه جديد وبسعر الجديد ومنهم من يغش في مفردات البطاقة التموينية قوت للشعب وهذا الغش يحتاج الى موضوع مستقل لان الغشاشين فيه كثر منهم سياسيين كبار ورؤساء لأحزاب متنفذة ووزراء ومدراء عامون وغيرهم وآخرون ظليعون في الغش في ملكية عقارات الدولة وعقارات أركان النظام السابق التي حولوها بأسمائهم وأسماء عوائلهم ومقربيهم ومنهم من يغش في المحاكم ويتدخل في قرارات القضاء فيتحول المجرم الى بريء والبريء الى مجرم بتدخل من سياسي فاشل وفاسد لكنه متنفذ وإذا ما صدر حكم على احد السياسيين فيتدخل المتنفذون ويوقفوا هذا الحكم تحت ذرائع لا وجود لها في كل قوانين العالم فمثلا يحكم على السياسي التابع لأحد الكتل في قضية خطيرة بالسجن لكن مع وقف التنفيذ لأنه شاب في مقتبل العمر أو حبس آخر تابع لحزب متنفذ ومع وقف التنفيذ لأنه كبير السن وهو سارق لعقارات الدولة أو وقف تنفيذ الحبس على موظف أو موظفة عن جريمة سرقة لأنهما موظفان(جيدان) ، وبالمقابل يحكم على طفل سرق علبة (كلينكس) وأخر قنينة غاز بالحبس ثلاث سنوات ولم تشمله رحمة صغير السن لأنه غير محمي بحزب .

وما دمنا في الغش فالانتخابات التشريعية قريبة وما أكثر الغش فيها سواء في الوعود الكاذبة أوفي شراء الذمم أو في عمليات التزوير وتغيير النتائج هذه نماذج من غش السياسيين وهناك حالات غش كبيرة وعديدة للسياسيين لا يسع المجال لذكرها فأي سياسيين هؤلاء وأي قادة امتهنوا الغش والفساد والسرقة وظلم العباد وتدمير البلاد حتى أوصلوا العراق الى الهاوية السحيقة التي لا مخرج منها إلا بحول الله وقوته وبقوة وإرادة الشعب وبثورة شعبية كبرى تطيح بالغشاشين والفاسدين والمجرمين ممن يسمون أنفسهم سياسيين .

عقدان في عهدة القاتل الكبير

غسان شربل

إذا كنت من أبناء «الشرق الأوسط الرهيب»، لا غرابة أنْ تشعرَ أنَّك أمضيت عقدين كاملين في عهدة قاتلٍ كبير اسمه ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١. أعرف عزيزي القارئ أنْ لا أحد يريد ثبات هذا النوع من المواعيد المؤلمة في ذاكرته. لكنَّه يومٌ لا نستطيع أن نغسلَ أيدينا منه أو أن نغسلَ مصائرنا من شراراته.

يلتهم الوقت حرارة الأحداث. يحجّمها مقدمةً لإحالتها إلى النسيان. ذلك النهار الرهيب لا يزال يقاوم. أنجب جيشاً من الأرامل والثكالى والأيتام في الضربة الأولى. ثم أنجب نهراً من الجثث في عواصمَ وخرائطَ كانت بمعظمها في هذه المنطقة الشائكة المعروفة بالشرق الأوسط. لا تستطيع دولة الادعاء أنَّ دويّ تلك الهجمات لم يؤثر عليها وفي برنامجها ومخاوفها وخريطة الأصدقاء والأعداء.

نهر جثث وأكثر. كانَ من الصعب تصور الجيش الأميركي يطبق على تضاريس أفغانستان الصعبة من دون ذريعة، بحجم امتناع «طالبان» عن تسليم المرتكب المقيم في أراضيها. كان من الصعب تصوُّرُ رؤية دبابة أميركية تقتلعُ تمثالَ صدام حسين من ساحة الفردوس، من دون إصابة الإمبراطورية الأميركية بجرح كبير في كبريائها بفعل ذلك اليوم الرهيب. كان من الصعب تصور جسدِ صدام يتأرجحُ على حبل المشنقة وسط هتافات التشفي. لقد فتح ذلك النهار البابَ واسعاً لنهر من الجثث ما كانت لتكون لولاه. جثة رفيق الحريري. جثة معمر القذافي. جثة علي عبد الله صالح. جثة أبو بكر البغدادي. جثة قاسم سليماني. كأنَّ هجمات ١١ سبتمبر فتحت أبوابَ الجحيم على مصراعيها. قصفٌ بلا رحمة. واغتيالاتٌ بدمٍ بارد. وأحزمة ناسفة. ومطالب محقة وغير محقة. وجماعات بريئة تطحنها القسوة. وجماعات تتوكأ الظلام لمحاربة الظلم، وتأتي النتيجة خرائط متصدعة وجيوشاً وفصائلَ وميليشياتٍ مسلحة ومقابرَ جماعية ومناطقَ نفوذ موزعة على أعلام الداخل والخارج.

كان الغرض من هجمات ١١ سبتمبر اغتيال هيبة أميركا ورموز قوتها ونجاحها واستدراجها إلى نزفٍ قاتل كالذي أُصيب به الاتحاد السوفياتي في رحلته الأفغانية. وكان الغرض أيضاً إشعال خط التماس بين الغرب والعالم العربي والإسلامي وعلى أمل تكرار تجربة الجهاد التي حصلت ضد السوفيات. لم يتحقق هذا الغرض، إذ وقفت الدول الرئيسية في العالم الإسلامي في مواجهة الإرهاب، ومحاولات شطر العالم فسطاطين يستحيل التعايش بينهما. في المقابل ارتكبت أميركا خلال عمليتها الثأرية أخطاء قاتلة أدَّت إلى زعزعة توازنات تاريخية في الشرق الأوسط. وببساطة يمكن القول إنَّه لولا هجمات ١١ سبتمبر لما رأينا العراق بلا صدام، ولما سمعنا جنرالاً إيرانياً يتحدث عن إدارة أربع عواصم عربية هي بيروت ودمشق وبغداد وصنعاء.

غيّرت هجمات ذلك اليوم الطويل ملامحَ إقليمية ودولية. غرقت أميركا في حربين صعبتين ومكلفتين. أتاح ذلك للرجل الذي دخل الكرملين عشية ولادة القرن، الإفادة من الوقت الضروري لترتيب أوراقه وتعزيز سيطرته وشحذ أدواته. لولا غرق أميركا في الحربين لما رأينا فلاديمير بوتين في وضعه الحالي بعدما هزَّ أوروبا في أكثر من مناسبة ورابط على المتوسط. سمح الانشغال الأميركي للرئيس الروسي بتنظيم رقصة معقدة على الأرض السورية مع الإيراني والتركي والإسرائيلي.

وما يقال عن روسيا في العقدين الماضيين يُمكن أن يُقال بالدرجة نفسها عن الصين، خصوصاً بعدما توّج الحزب زعيمه الحالي شي جينبينغ الذي طوى صفحة القيادة الجماعية. وبينما كانت أميركا تنفق الدم وتريليونات الدولارات في حروب بلا نهاية، كانت روسيا ترمم ترسانتها ودورها، وكانت الصين تحجز موقعها بوصفها «مصنع العالم» وتتقدم على طريق الحرير.

أثَّر عالم ١١ سبتمبر على مصائر كثيرين. في ذلك النهار كانت طائرة الملك عبد الله الثاني في طريقها إلى واشنطن. لم يتوقع الرجل الذي تولّى المقاليد قبل عام من إطلالة القرن الحالي أن تُمضي بلاده عقدين صعبين. عقدان وهي تحاول التعايش مع النار العراقية والنار السورية، فضلاً عن التوتر المزمن بفعل ترابط المصير مع الشعب الفلسطيني. هذا من دون أن ننسى النار التي كانت بين حين وآخر تخترق حدود البلد وسواء كان اسمها «القاعدة» أم «داعش».

بشار الأسد كان معنياً هو الآخر بذيول ذلك اليوم الطويل. أقلقه وجود القوات الأميركية على حدوده مع العراق، فتشارك مع إيران في إفشال محاولة أميركا دعم حكومة ديمقراطية موالية للغرب في بغداد. لكن بشار الذي نجح في تفادي النار الأميركية وذيول الانسحاب من لبنان بعد اغتيال الحريري، لم ينجح في منع الانفجار الكبير في الداخل السوري، وإن استطاع البقاء بفضل ولاء مؤيديه ودعم روسيا وإيران. في عالم ١١ سبتمبر تحولت سوريا ملعباً بعدما كانت لاعباً. أما لبنان فتحول ركاماً يفتقر -لا إلى الدور- بل أيضاً إلى الحد الأدنى من شروط العيش. وكان للعالم الذي وُلد من هجمات نيويورك وواشنطن تأثير واضح على حجم الدور التركي ورهانات رجب طيب إردوغان وتدخلاته.

هل تعبت أميركا من الإقامة في عالم ١١ سبتمبر بمعاركه وأخطاره وتكاليفه؟ هل قررت ترك جمر تلك الخرائط الصعبة بين أيدي أبنائها وجيرانها؟ ربما لم تعد لديها لا الرغبة ولا القدرة على بناء عالم يشبهها. هل تراها تعتقد أنَّها حين تنسحب تصبح بعيدة في حين أن إشعاعات مفاعل التطرف يمكن أن تصيبَ روسيا والصين أكثرَ مما تصيبها؟

لا يمكن إحصاء تكاليف الإقامة في عهدة قاتل اسمه ١١ سبتمبر. إنَّه يومٌ باهظ لم يستطع أن ينافسه أي يومٍ آخر لجهة حجم أضراره وعدد ضحاياه. وحده «كورونا» يتقدَّم حالياً لحرمان «يوم الغزوتين» من هالة القاتل الكبير.

السيدة بلاسخارت ومراقبوها الدوليون !!

تحسين المنذري

في مؤتمر صحفي عقدته السيدة بلاسخارت يوم أمس ٧/٩ (ولا أعرف مناسبته) قالت إن الامم المتحدة ستنشر (١٣٠) مائة وثلاثين خبيرا ومستشارا لمراقبة الانتخابات التشريعية العراقية المزمع إجراؤها في العاشر من تشرين أول القادم، واكدت إن هذا العدد هو خمسة أضعاف العدد الذي راقب الانتخابات في ٢٠١٨... الى هنا تبدو الامور وهي تسير بشكل إيجابي، فالامم المتحدة مهتمة بالعراق وتريد له إنتخابات نزيهة خالية من التزوير والغش وبرلمان قادم افضل من كل سابقيه. وبناءا على هذا دعت بلاسخارت الجميع للمشاركة في الانتخابات وأعتبرت إن المقاطعة خاطئة!!! ولست أدري هل هي واثقة بشكل اعمى من دور مراقبيها في ضبط الانتخابات أم هي تتجاهل عن الواقع وكأنها لا تعرف شيئا!!

حسب مفوضية الانتخابات فإن العراق تم تقسيمه الى (٨٣) ثلاثة وثمانين دائرة إنتخابية، بواقع (٨٢٧٣) ثمانية ألاف ومئتين وثلاثة وسبعين مركزا إنتخابيا!! فماذا سيفعل خبراء الامم المتحدة المائة وثلاثون إزاء هذا العدد الكبير من المراكز الانتخابية؟ لكني سأفترض إن هؤلاء الخبراء لديهم من التجارب والخبرة العالية والاجهزة المتطورة بحيث يكتشفون الخطأ والتزوير حتى لو كان في مثلث برمودا وإنهم سيتمكنون من ضبط عملية الانتخاب في يومها ١٠/١٠، مما يفرض سؤالا مهما جدا هنا هو: هل إن التزوير والغش يتم فقط داخل صندوق الاقتراع أو في محطة الانتخاب أم إن التزوير الحاصل في البلد هو تزوير إرادة الناخب العراقي نفسه؟ وإلا كيف سيعرف خبراء بلاسخارت إن القانون الانتخابي مفصل على مقاسات الكتل المتنفذة حتى وإن تغيرت أسماء المرشحين؟ وكيف سيمنعون مرشحي الكتل التي لها أذرع مسلحة، وما أكثرها، من الترشيح للانتخابات بعد أن صادقت على ترشيحهم مفوضية الانتخابات؟ وكيف سيتعرف خبراء الامم المتحدة على دور الميليشيات المسلحة المنفلتة في إرهاب وتخويف الناخب وبشتى الطرق مما يجبره على التصويت لمرشحيها؟ وكيف سيضبط الخبراء مبالغ صرفيات المرشحين على حملاتهم الانتخابية ويعرفون ماهي مصادرها؟ وكيف سيعرف الخبراء إن أباءا كثيرين جدا يهددون إبناءهم وبناتهم بوجوب إنتخاب المرشح الفلاني الطائفي وإلا فإن أمهم ستحرم عليه ويضطر لتطليقها ويتهدم البيت؟ وكيف سيصل الخبراء الى أدوار وكلاء المرشحين ومعاونيهم وما يقومون به من صرفيات ورشى للناخبين وكلها من السحت الحرام وماهي الوعود التي يطلقونها لكسب زائف لاصوات المواطنين؟ وهل إنتبهت بلاسخارت وخبراءها الى إن موعد الانتخابات جاء بعد شهري محرم وصفر بأيام معدودات وتلكم الشهرين هما فترة التجييش الطائفي وإستدرار العواطف الكاذب؟ وهل وكيف ربما لعشرات الاسئلة الاخرى .

لكن السيدة بلاسخارت لم تنسَ أن تركب موجة القوى المتنفذة وتذكّر العراقيين بأن الانتخابات مبكرة بناءا على مطالبة المحتجين في إنتفاضة تشرين ٢٠١٩ دون أن تتريث وتحسب إنها جاءت بعد سنتين من المطالبة وقبل ستة أشهر من موعدها الأصلي.

التوسع العشوائي في الدراسات العليا لا يخدم البلاد

ماجد زيدان

قبل ايام خرج البعض في تظاهرة امام ابواب وزارة التعليم العالي يطالبون بتوسيع القبول في الدراسات العليا وكانت الوزارة زادت من اعداد المقبولين قبل مدة قصيرة والبرلمان ايضا دخل على الخط واجاز الدراسة في المراسلة خصوصا في جامعات بلدان الجوار واوعز الى وزارة التعليم العالي بالاعتراف بالشهادات الممنوحة لهؤلاء الطلبة في قرار اثار ضجة سلبية وانتقادات شديدة ووصفه اكاديميون بانه سياسي يحقق المنفعة لفئة معينة تشير البيانات الى ان المنتظمين في هذه الدراسة هم على الاغلب من كبار المسؤولين في الدولة ومن غير القادرين على التفرغ لهذه الدراسة والايفاء بمستلزماتها ناهيك ان هذه الجامعات والكليات ليست رصينة ولا معترف بها من وزارة التعليم العالي .

الان رفدت البطالة باعداد اضافية واتخمت دوائر الدولة بالموظفين الذين ينتسبون الى هذه الجامعات وتخرجوا منها وبدؤا يطالبون بامتيازات الشهادة ويزاحمون على المناصب في حين هم لم ينتظموا في الدوام الا لساعات محدودة ودرسوا مناهج قاصرة لا تواكب التطور العلمي ويقال ان النجاح في بعض هذه المؤسسات التعليمية مقابل دفع الاقساط الدراسية .

في كل دول العالم التي تفتح الدراسات الجامعية والعليا على مصراعيها لا يترتب اي التزامات على الجهات التي يعملون فيها او لشخوصهم . اما في دول اخرى فالدراسة العليا تتم على وفق خطط الحاجة في المؤسسات المعنية فالشركات تتعاقد مع الطلبة على دراسة الاختصاص الذي هي في حاجة اليه وعلى اساس شروط محددة ومعلومة ومعروفة وليس قبول عشوائي ...

في بلادنا نفتقد الى الخطط والاحصاءات الضرورية الانية والمستقبلية لكل اختصاص وكيفية استيعاب المتخرجين والاماكن المأول منهم العمل فيها الامر يسير الان بشكل عشوائي والكثير منهم يلجأ الى الدراسة بسبب عدم وجود فرص عمل بالشهادة الجامعية الاولية و والامر من ذلك ان قسما اخر يعاني مخرجات الكليات فهي متخمة باعداد تكفي البلد الى عقود ولا فرص عمل تتوفر لهم لسنين طوال حتى ان بعضهم بعد سنوات يرفض العمل بما حصل عليه من شهادة لتوائمه مع العمل الذي انخرط فيه والبعيد عن اختصاصه .

من الخطأ بحق الراغب بالدراسة والمجتمع الاستجابة للتوسع من دون حاجة وبلا فرص عمل واقعية وحقيقية لابد من العودة الى الشروط الواجب توفرها في الدارس والدراسة لكي نعد اجيالا مرغوبة في سوق العمل وتمارس اختصاصها في قطاع الدولة وفقا لخطط موضوعة ومدروسة تخدم التنمية المستدامة .

الديموقراطية في العراق .. وهم ليس الّا

زكي رضا

من الصعب جدا وصف نظام المحاصصة الطائفية القومية بالعراق بالنظام الديموقراطي، فوجود أو السماح

بقيام أحزاب ومنظمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني، وإجراء إنتخابات دورية لتشكيل سلطة تشريعية / برلمان لا تعني تحقيق الديموقراطية. كما وأنّ التحولات الديموقراطية لا يمكن تحقيقها في فترات زمنية قصيرة، بل تأتي عبر فترات زمنية طويلة نوعا ما وتراكم كمّي ونوعي لسلسلة من الصراعات السلمية في المجتمع. والديموقراطية في حال تحقيقها تأخذ على عاتقها تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة، من خلال قوانين ونظم علاقات إجتماعية وإقتصادية وسياسية بين الطبقات الإجتماعية المختلفة، وهذه العلاقة بين الدولة والمجتمع تصل بالمجتمع في نهاية المطاف الى أن الصراع السلمي بين الطبقات الإجتماعية هو من يحدد شكل النظام السياسي / الديموقراطي، من خلال التداول السلمي للسلطة طبعا.

من غير المنطقي الحديث عن الديموقراطية في العراق اليوم دون توفر شروط قيامها والتي تتمثل بجملة أمور لم تتحقق، وإن تحقّقت فأنّ تجاوزها والإلتفاف عليها هما السمتان الأساسيتان في التعامل معها من قبل السلطة. فدولة القانون وسيادته يُصدمان بوجود عدد كبير من الميليشيات المسلّحة، والتي نتيجة لضعف الدولة وفتاوى المؤسسة الدينية باتت تحمل الصفة القانونية وممثّلة في السلطتين التشريعية والتنفيذية ولها إمتدادات غيرها نتيجة نفوذها المسلّح وتأثيرها في السلطة القضائية والسلطة الرابعة. والحريّات العامّة وهي ركن أساسي في بنية النظم الديموقراطيّة تغيب هي الأخرى لقمعها في مهدها، كما جرى التعامل مع إنتفاضة تشرين/ أكتوبر وقتل المئات من المتظاهرين الذين يبيح لهم القانون والدستور حرية التظاهر والتجمع، علاوة على تجاوز الدستور ونصوصه المتعلقة بحرية الفرد وحقوق الإنسان وتوفير الحياة الكريمة لأبناء المجتمع، ما ترتب ويترتب عنه وجود فجوة كبيرة بين المجتمع والدولة التي لا تتذكر هذا المجتمع الا مواسم الإنتخابات!

«الدولة» العراقية تعترف بالتعددية السياسية في البلاد، والتعددية السياسية بالحقيقة تعتبر ركن من اركان الديموقراطية، كون الصراع السياسي السلمي بين الأحزاب و ما تقدّمه من برامج سياسية للناخبين يرسمان شكل السلطة التشريعية / البرلمان من خلال إنتخابات نزيهة وشفافة وسلسلة من لقوانين الضامنة لصراع ديموقراطي حقيقي، فهل الإنتخابات العراقية منذ الإحتلال الأمريكي للبلاد توفّرت فيها ما

يشير الى نزاهتها وشفافيتها؟ وهل تغيّر شكل اللوحة السياسية وحصص الأحزاب الطائفية القومية في السلطة؟

أنّ الفساد وسوء توزيع الثروة والبطالة والفقر والأميّة وغياب المشهد الثقافي الواعي وعدم إيجاد حلول للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية التي يواجهها شعبنا وغيرها الكثير من قبل سلطة المحاصصة، تلعب جميعها دورا كبيرا في عدم تطور الديموقراطية في بلادنا وبقاءها حبيسة المنطقة الخضراء والبيوتات الدينية والعشائرية والقبلية، وهذا ما يعلق عليه المفكر المصري سمير أمين قائلا من أنها تعبر عن أزمة النظام الإستبدادي العام.

أنّ أصحاب المصلحة الحقيقية في بناء النظام الديموقراطي وإنتشال العراق من الهوّة السحيقة التي وصل إليها بسبب نظام المحاصصة الطائفية القومية، ليست فقط الأحزاب والمنظمات السياسية التي تحمل برامج ورؤى مختلفة عن برامج ورؤى القوى المهيمنة ، بل القوى الإجتماعية المختلفة في المجتمع والتي تضررت نتيجة حروب النظام البعثي والحصار القاسي على شعبنا، وصولا الى ضياع ميزانياته الفلكية نتيجة الفساد والإرهاب ومنها إرهاب الدولة بميليشاتها أيضا. وهذا يتطلب منها ومن منظمات المجتمع المدني ترجمة جملة من المسائل جاءت في الدستور الذي تتبناه السلطة نفسها الى واقع عن طريق تنظيم التظاهرات والإعتصامات والإضرابات، والتي لن تنجح الا بقيام جبهة سياسية واسعة لمواجهة طغيان السلطة وفسادها. ومن هذه المسائل ، حرية التعبير والتظاهر والتجمع، وإحترام الحقوق المدنية والإجتماعية والسياسية، وإشاعة الثقافة الديموقراطية. وفي ظل التفاوت الكبير في موازين القوى بين أحزاب السلطة وتلك التي خارجها، يبقى وجود إعلام مرئي حر وديموقراطي وشجاع وموجّه لأوسع الفئات الإجتماعية ، سلاحا قويّا في مواجهة ثقافة الجهل والتخلف والديموغوجيا التي ينتهجها إعلام السلطة وأحزابها.

أنّ ما يجري اليوم بالعراق هو شكل من أشكال الإستبداد الديني الطائفي بقناع ديموقراطي مشوّه، وعليه فأنّ أي عملية سياسية مرتبطة بهذا الإستبداد أو ناتجة عنه ومنها الإنتخابات التشريعية القادمة لا تمثل النظام الديموقراطي، ولا تعرف من الديموقراطية الا اسمها. كما وأنّ القوى المتنفذة والمهيمنة على مقدرات البلاد ليست مؤهلة لبناء نظام ديموقراطي حقيقي بالبلاد، ناهيك عن بناء الإنسان العراقي ووطنه.

IRAQI DEMOCRATIC FORUM
Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
No. 105 Sep. 2021
العدد مائة وخمسة - أيلول ٢٠٢١

قصة من الواقع ..

بعد ان أكمل نابليون سيطرته على أوروبا قرر غزو روسيا .. وكان نابليون عندما يمر في طريقه في المدن الاوروبية وقراها متوجهاً نحو روسيا كان الناس يخرجون من بيوتهم لمشاهدة موكب نابليون المهيب ..

وعند دخوله أطراف الاراضي الروسية شاهد فلاحاً روسياً منحنياً وبيده منجله يحرث أرضه بنشاط لايعرف الملل والكلل .. ولم يعر موكب نابليون إنتباهاً ولا أهتمام ..

فقال نابليون لحراسه وقادته : ألا ترون هذا الفلاح الروسي الحقير لم ينظر إلى موكبي ولم يعر لي أهمية...؟

فأوقف نابليون الموكب وأمر بإحضار الفلاح .. فأتوا به مكتفاً

فقال نابليون : لماذا لم توقف الحراثه وتنظر إلى موكبي ..؟.

فقال الفلاح : انا مالي ومال موكبك فأرضي أولى بإهتمامي ..

فقال نابليون : ألا تعرف من أنا...؟

فقال الفلاح لايهمني أن أعرف من أنت..

فقال نابليون : عليك أن تعرف أنا نابليون الذي سأحتل بلدك ..

فقال الفلاح أنت غازي حقير وأحقر من أن تحتل بلدي ..

فقال نابليون : يجب أن تحمل إسمي معك دائماً لكي تذكرني في كل وقت ..

وقال لجنوده : أكتبوا إسمي على ساعده فأحموا سيخاً من الحديد و كتبوا إسم نابليون على يده ليكون وشماً لا يستطيع نزعه ..

فما كان من الفلاح الروسي إلا ان قام برفع منجله وضرب يده فبترها ورمى بها وسط ذهول جنوده وضباطه ..

قائلا : خذ إسمك معك فعار علي أن أحمل إسم غازي حقير مثلك ..

فنظر نابليون إلى من حوله .. وقال كلمته المشهوره :

(من هنا تبدأ الهزيمة) ..

فكانت بالفعل هزيمته النكراء من روسيا..

الحكمة :

متى كان المواطن لا يفضل أي زعيم على الوطن مهما كان ولا يقدم مصالح اي شخص على مصلحة بلاده ويكون مرتبطاً بحب أرضه وبلده فقط .. فهو بذلك يخلق النصر .. ولايقبل الهزائم ..ويصنع المعجزات..

القصة واقعية من تاريخ نابليون...؟.